PROVISIONAL

A/34/PV.65
19 November 1979

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد سليم	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد ابراهيم (نائب الرئيس)	(تنزانيا)

- الحالة في كمبوتشيا : مشاريع قرارات [١٢٣] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72584/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٤

الحالة في كمبوتشيا : مشروعات القرارات (A/34/L.7/Rev.1، A/34/L.13/Rev.1 وA/34/L.38) (تابع)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكّر السادة الأعضاء بالقرار الذى اتخذته الجمعية صباح اليوم بأن أى مشروع قرار أو تعديل ، فيما يتعلق بهذا البند ، يجب أن يقدم اليوم ، قبل الخامسة مساء ، حتى يمكن أن يتم التصويت بعد ظهر غد .

سير انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يعد الموقف في كمبوتشيا من أفظع المواقف التي يواجهها العالم منذ سنوات طوال ، ذلك أن شعبا بأسره معرّض للتهديد نتيجة للمجاعة والمرض اللذان يجتاحان هذا البلد . والأكثر من ذلك فان كمبوتشيا لا زالت تعاني من القتال المستمر بين جيش الفيتنامي ومجموعات كمبوتشية مسلحة مختلفة .

وحكومة المملكة المتحدة كانت من أوائل من استرعوا النظر الى قسوة ووحشية نظام بول بوت تجاه شعب كمبوتشيا . ولقد حاولنا ، ومعنا دول أخرى تشاركنا الرأى ، أن نقنع المجتمع الدولي بأن يفعل شيئا ، ازاء هذا الموقف . ومن المثير حقا ان بعض الوفود التي تنتقد الآن - بعد فوات الآوان - سجل حقوق الانسان المؤسف لنظام بول بوت كانت من أكبر المدافعين عنه عندما أثرنا هذه المسألة في لجنة حقوق الانسان في العام الماضي . وفي ذلك الوقت فان بريطانيا ، شعبا وبرلمانا ، نتيجة للسخط ازاء الأنباء الواردة عن الأعمال الفظيعة التي يرتكبها نظام بول بوت الارهابي ، قد حثت لجنة حقوق الانسان على القيام بتحقيق في هذا الصدد . ولكن قيل أن المسألة تثار لتحقيق أغراض سياسية وأن التقارير المقدمة من جانب وفد بلادى ووفود أخرى لا يمكن الثقة بها . وطرح اقتراح غريب يقول بأن الحكومات مسؤولة عما يحدث في بلادها وأن اللجنة يجب أن تتصل بها للحصول على المعلومات ويجب ألا تقوم بنفسها بدور رجل الشرطة الدولي . اننا نعرف جميعا أن الحكومات الطاغية والمستبدة لا تشكل مصادر المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها بالنسبة لأفعالها الشريرة . وكما أشار وزير الدولة في بلادى المستر نيل مارتن في مؤتمر اعلان التبرعات في الاسبوع الماضي "لو سمح للأمم المتحدة أن تتصرف بطريقة أكثر حسما في ذلك الوقت لكان من الممكن انقاذ آلاف الأرواح" .

Digitized by UNOG Library

والآن نحن نعرف جميعا ما حدث ، ذلك أنه بعد بضعة شهور غزت فييت نام كمبوتشيا . وفييت نام ، بدورها ، لها سجل مؤسف في مجال حقوق الانسان ودفع استبدادها بمئات الآلاف من مواطنيها الى أن يقوموا برحلات مهلكة في محاولة للهرب من هذا البلد في قوارب لا تصلح للبحر. وقد مات الكثيرون منهم في هذه المحاولة . ان غزو فييت نام لكمبوتشيا يتناقض تناقضا كاملا وميثاق الامم المتحدة ، ولكن قرارا لمجلس الأمن ، وافقت عليه دول عدم الانحياز بالاجماع ، دعا الى وقف اطلاق النار فورا وانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، قد رفض نتيجة للتصويت السلبي من جانب عضو دائم . اننا نعرف أن ما يسمى بالنظام الموجود في بنوم بنه قد أقيم بواسطة جيش أجنبي وتسيطر عليه الدولة الغازية . ونحن نعرف أن السكان المحليين لم تتح لهم الفرصة لاقامة حكومة من اختيارهم . نحن نعرف الطريقة التي عالجت بها حكومة فييت نام ونظام هنغ سامرين مشكلة المجاعة التي تدمر كمبوتشيا . ولعل السادة الاعضاء الذين قرأوا هذا العدد الضخم من الوثائق التي وزعت في الجمعية العامة ، بناء على طلب سفير فييت نام ، قد لاحظوا تلك التناقضات : اذ كيف يمكن لهنغ سامرين أن يقول في ٢٨ أيلول/سبتمبر أن نتيجة حكم بول بوت : " كانت مجاعة في كل أنحاء كمبوتشيا تهدد الآن أكثر من أربعة ملايين من البشر " . وبعد ذلك بخمسة أيام فان وكالة اهلاسه أعلنت في بنوم بنه أن :

" البيانات حول مجاعة رهيبة تهدد أرواح الملايين من البشر هي ، في واقع الأمر، جزء من المناورات التي يقوم بها التوسعيون في بكين والامبرياليون الأمريكيون والرجعيون الدوليون ضد شعب كمبوتشيا " .

وفي ضوء الموقف الخطير والقلق العميق الذى أعرب عنه الكثيرون منا في مؤتمر اعلان التبرعات في الاسبوع الماضي يمكن أن نتساءل أى نوع من القادة هؤلاء الذين يحيط بهم حطام بلادهم ويشعرون بالحاجات الملحة لشعبهم ثم يسمحون لأنفسهم بأن يقولوا مثل هذا الكلام ؟

لقد درس وفد بلادى كلا من مشروعي القرارين المعروضين علينا بعناية بالغة . ونحن نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13 ، المقترح من جانب الدول الخمس الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا و ٢٢ دولة أخرى وسوف نصوّت لصالحه . لن أعقّب بالتفصيل على فقرات

Digitized by UNOG Library

بعينها لأن هذه المهمة قد قام بها ، بشكل ممتاز ، السيد الموقر ممثل ماليزيا عندما عرض مشروع القرار في وقت سابق هذا الاسبوع . وتؤمن حكومة بلادى بأن مشروع القرار يضع بترتيب منطقي الخطوات التي لابد من اتخاذها لكي نعيد الى شعب كمبوتشيا ظروف السلم والصلاحية الاقتصادية والاستقلال السياسي ، التي كان يتمتع بها في يوم من الأيام . ونحن نؤمن بأن تنفيذ هذا القرار سيساعد على علاج ما عانى منه هذا الشعب لأن ذلك سوف يؤدى الى مساعدات اقتصادية وانسانية فورية ويضع حدا للقتال والاحتلال الاجنبي ويعيد الى الوجود ، مرة أخرى ، كمبوتشيا المستقلة ذات السيادة في ظل حكومة يختارها شعبها .

والآن أود أن أقول بضع كلمات عن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7 ان الذى يهمنا ليس ما يحتويه هذا المشروع وانما ما قد أغفله المشروع ، ذلك أن متحدثا بعد متحدث ، في المناقشات الحالية ، وفي مناسبات سابقة ، بما في ذلك مؤتمر اعلان التبرعات في الاسبوع الماضي ، قد أشاروا ، بتعاطف وباحساس بالذعر ، الى الظروف الحالية في كمبوتشيا . كذلك أتيحت لنا الفرصة جميعا لكي ندرس التقارير والانباء الخطيرة التي أعدتها اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، على أساس الملاحظات المباشرة ، التي حددت الحاجات العاجلة والملحة في كمبوتشيا الى الغذاء والرعاية الطبية والمساعدات الاقتصادية . ومع ذلك فان مشروع القرار A/34/L.7 ، على النقيض من مشروع القرار A/34/L.13 ، لا يشير مجرد اشارة الى هذه الظروف ، ناهيك عن الدعوة الى اتخاذ اجراء للتخفيف عن شعب كمبوتشيا الذى عانى طويلا . ان مشروع القرار A/34/L.7 لا يشير كذلك الى الغزو العسكرى لكمبوتشيا ولا الى الاحتلال المستمر لهذا البلد من جانب القوة الغازية . كذلك فان هذا المشروع يتجاهل حقيقة أن حملة عسكرية كبرى تتم حاليا . كما أن هذا المشروع لا يدعو الى وقف الاعمال العدوانية وهذا بالقطع من الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها ، من أجل بدء برنامج فعّال للاغاثة . ان هذا المشروع لا يدعو الى انسحاب القوات الاجنبية الغازية . وفي رأى وفد بلادى فان جوانب السهو هذه تجعل مشروع القرار A/34/L.7 غير مقبول على الاطلاق وسوف نصوّت ضده .

Digitized by UNOG Library

كما قلت بالفعل ، فان وفد بلادى سوف يؤيد مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 لأنه يتضمن عددا من الخطوات العملية التي لو أقرت واعتمدت فانها سوف توفّر مساعدة فورية لدولة عضو في حاجة ماسة اليها . هذه الخطوات من شأنها ـ أيضا ـ أن تساعد على خلق الظروف السياسية التي يمكن فيها لشعب كمبوتشيا أن يعيش في سلم في ظل حكومة يختارها ، بعيدا عن التهديد الخارجي أو التدخل الأجنبى . ان حلا على أساس الخطوط المقترحة في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 ، في رأينا ، من شأنه ان يكون في مصلحة كمبوتشيا وأيضا لمصلحة كل شعوب المنطقة ، لأنه ما لم يتم التوصل الى تسوية سياسية في كمبوتشيا فان الاستقرار والسلم في آسيا سوف يبقيان مجرد سراب . ولهذا فان وفد بلادى يأمل ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 سوف يحظى بتأييد غلّاب .

وكما اقترحت ، فان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، من ناحية أخرى ، سلبي تماما لأنه لا يقدم لشعب كمبوتشيا المساعدات العملية ولا الامكانيات السياسية . ان غرضه المنحرف ، على ما يبدو ، هو تخريب أية محاولة من جانب المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فعالة تأييدا لكمبوتشيا ، وهي دولة عضو صغيرة غزتها دولة مجاورة قوية منتهكة بذلك المادة ٢ (٤) من الميثاق . انه من المحتم بالنسبة لنا جميعا ان نتمسك بمبدأ عدم جواز التهديد أو استعمال القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، والا فان المعتدين سوف يشعرون بالارتياح ، وسوف يكون السلم في جنوب شرقي آسيا وما وراءها معرضا للخطر . وبالتالي فانه من الواضح ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 الذى يسعى الى اعادة وحدة أراضي كمبوتشيا واستقلالها السياسي ، يجب أن يؤيد ، ومشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 الذى يحاول أن يحسّن صورة العدوان ، يجب أن نعارضه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن ان البلدان التالية قد أصبحت ضمن متبني مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يود ، وقبل الدخول في لب الموضوع ، أن يعبّر عن أسفه العميق ،

Digitized by UNOG Library

ولا أقول عن استنكاره ، لغيبة الممثل الشرعي والأصيل لكمبوتشيا في المناقشات الحالية للجمعية العامة حول البند ١٢٣ المعنون " الحالة في كمبوتشيا ". وهذا شذوذ يمثل تهديدا خطيرا لأحد المبادئ الرئيسية في الميثاق وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأى دولة ، وكذلك للمثل الديمقراطية العليا التي قادت دائما مناقشات الجمعية العامة . هذا الشذوذ — أقول — انه لا يمكن أن يكون بأى شكل من الأشكال سابقة يحتذ بها بالنسبة للأعمال المستقبلة لمنظمتنا .

ومع ذلك ، وبالروح المتفتحة والديمقراطية التي اتصف بها دائما ، فان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد قرر أن يشارك بنشاط في هذه المناقشة بأمل أن يؤتي ، فيما يتعلق بالوضع في كمبوتشيا ، بعوامل توضيح للرأى العالمي ، خاصة لممثلي تلك الدول والشعوب التي عانت، مثلما عانى شعب كمبوتشيا ، خلال تاريخها من الآثار الضارة والخبيثة للخضوع للاستعمار ولطغيان قادتها .

وبالفعل ، فغداة الانتصار التاريخي الضخم على الامبرياليين من الولايات المتحدة وعملائهم من نظام لون نول في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ بعد كفاح طويل وضار ، فان شعب كمبوتشيا البطل بدلا من أن يستفيد من السلام والحرية والاستقلال التي استعادها بثمن غال ، اضطر أن يواجه مصيرا مأساويا بسبب خيانة عصابة بول بوت — انغ سارى التي استولت على السلطة في بنوم بنه .

ان هذه العصابة ، وقد انساقت تحت قيادة بكين ، ولتقيم مجتمعا كمبوتشيا جديدا أخذت بمثال الثورة الثقافية الصينية ، وحولت بذلك كمبوتشيا في أقل من أربع سنوات الى معسكر اعتقال ضخم ، ومعسكر للأعمال الشاقة التي لم يعرفها شعب كمبوتشيا أو الانسانية إلا من خلال المانيا الهتلرية .

ان الاصالة الشريرة لعصابة بول بوت — انغ سارى والتي يجب أن يعرفها العالم هي كما أشار الى ذلك السيد محمد حكمت تركماني وهو محام في محكمة الاستئناف في دمشق — سوريا في كلمته أمام المحكمة الثورية في بنوم بنه في نهاية آب/اغسطس من أجل اصدار حكم على جريمة الابادة الجماعية التي قامت بها عصابة بول بوت — انغ سارى . ان عصابة القتلة هذه قد ارتكبت جرائم بشعة في وقت السلم . وعلى هذا ، فهي لا تستطيع ان تستشهد بمتطلبات الحرب . وبالاضافة الى ذلك وطبقا لما جاء في مرافعة السيد تركماني فان المجرمين بول بوت — انغ سارى وعصابتهما :

Digitized by UNOG Library

" قد هاجموا ليس فقط الضحايا من الأقليات العرقية والدينية ، وانما أيضا مواطنيهم الذين كانوا الهدف الرئيسي لأعمالهم الاجرامية . وقد قاموا بهدم الهياكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية .

" ان كل سياستهم مؤسسة على انتهاك كافة الحريات والحقوق الأساسية التي جاءت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان بما في ذلك حق كل انسان في الحياة . ومن بين هذه الجرائم البشعة التي اقترفها المتهمان بول بوت وإنغ ساري ازالة الأديان عامة والدين الاسلامي خاصة ، وابادة المسلمين رجالا ونساء واطفالا من كمبوتشيا . ان أولئك المسلمين هناك لم يستطع أن يبقى منهم على قيد الحياة الا من أنكر انتماءه الى الاسلام ". (A/34/559 و PP.15-16)

ان كافة الحقائق والشهادات قد أثبتت ان بول بوت وإنغ ساري كانا قد قاما بهذه الجرائم مع سبق الاصرار ، وأنهما قاما بتنفيذها بصورة منتظمة طبقا لخطة موضوعة . وان الخطة البشعة التي جاءت في الوثائق الرسمية لبول بوت وإنغ ساري والتي استولى عليها مجلس الثورة في كمبوتشيا ، قد طرحت امام المحكمة الثورية في كمبوتشيا اثناء محاكمة بنوم بنه وكانت تهدف الى هدفين . أولا ، تحقيق نظريات بول بوت وانغ ساري عن طريق اقامة مجتمع متساو دون فقراء أو أغنياء يقوم على العودة الى الأرض . ثانيا ، الحصول على السلطة والاحتفاظ بها بالنسبة لبول بوت وانغ ساري ، وذلك عن طريق التصفية الجسدية لكل العسكريين والموظفين في النظام القديم ، وكافة المفكرين ، وكافة المعارضين ، وكافة من يشك في أنه ينتمي الى المعارضة .

ان تنفيذ هذه الخطة الدنيئة قد أدى ، منذ الساعات الأولى بعد سقوط بنوم بنه في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، الى النزوح الاجباري نحو القرى لكافة سكان العاصمة وهم حوالي ٢ مليون ، وكذلك لكافة سكان المدن الكبرى الأخرى . ان ذلك النزوح قد تم تنفيذه ببشاعة وصلافة وقسوة بالغة ، مما أدى الى وفاة الاف الأشخاص رجالا ونساء ومرضى وشيوخا .

Digitized by UNOG Library

ان الصور التي حصل عليها كثير من شهود العيان لهذه الحادثة المؤلمة والتي نشرت في جميع الصحف والمجلات في العالم قد أدت بنا الى تفهم الطبيعة المأساوية لبداية هذا الوضع الذى خضع له شعب كمبوتشيا لمدة أربع سنوات . وبعد الوصول الى القرى ، فان السكان كانوا يوزعون فيما يسمى بالمراكز التعاونية طبقا لأهمية المركز ، وبغض النظر عن أى اعتبار آخر وبهذه الطريقة اللاانسانية فلقد تم التفريق بين الأسر والرجل وزوجه ، والأطفال والآباء وغير ذلك ودون أن يتمكنوا من الاتصال ببعضهم البعض حتى عن طريق الخطابات . وفي هذه المراكز ، فان السكان كانوا يخضعون لنظام من الأشغال الشاقة ، اذ أنه كان عليهم أن يستيقظوا في الخامسة صباحا ولا يعودون الى أسرّتهم الا بعد الحادية عشرة مساء بعد أن يكونوا قد أمضوا اثنتي عشرة ساعة في الحقول ، وثلاث ساعات من الدروس النظرية المادية . وقد أسفر هذا العمل عن موت الآلاف جوعا ، والافتقار الى الدواء اللازم. وان أى خرق على التعليمات مثل الشكوى من ظروف العمل أو الغذاء ، يؤدى الى اعدام جماعي عن طريق أية آلة بدائية . وفي حالات نادرة جدا بالبنادق ، لأن كل رصاصة تقدمها الصين هي أغلى ، في نظر هذه العصابة ، من حياة انسان* .

ولقد تم تقسيم السكان في هذه المراكز الى ثلاث فئات : الأولى — السكان القدماء الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطات قبل التحرير . والثانية — السكان الجدد الذين جاءوا من مناطق خاضعة لادارة النظام القديم . والفئة الثالثة — السكان المتعاونون ، المدنيون والعسكريون ، مع هذه الادارة . وكان ضحايا هذه السياسة الدامية للابادة الجماعية هم أولا اولئك الذين ينتمون الى الفئة الثالثة ، وأسرهم . وثانيا — المفكرون والأقليات العرقية والدينية ، وأخيرا المعارضون أو الأشخاص الذين يتهمون بالمعارضة ؛ بما في ذلك أعضاء الحزب وكوادره والموظفون وضباط الجيش . وبناء على معلومات من مصادر موثوق بها ، وما حصلنا عليه من شهادات من قبل مختلف الأشخاص بما في ذلك أعضاء في عصابة بول بوت — اينغ سارى وكذلك من تحدث باسمه في اجتماع لمجلس الأمن خصص لمسألة كمبوتشيا وخاصة الأرقام المتعلقة بالباقية على قيد الحياة من بعض الفئات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية ، فلقد أجرى تقدير مؤداه أن ثلاثة ملايين شخص راحوا

---

* تولى السيد ابراهيم (اثيوبيا) الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ضحايا سياسة الابادة الجماعية التي تمت بسبق اصرار والتي ارتكبتها عصابة بول بوت - اينغ ساري الدموية .

وبالاضافة الى هذه الجريمة البشعة التي لا يمكن لانسان الا أن يستنكرها ، فان عصابة بول بوت - اينغ ساري قامت أيضا بهدم الهياكل الاقتصادية تماما ، وكذلك الهياكل الاجتماعية والثقافية في البلاد ، وقامت بازالة المدن والمدارس والمستشفيات والمعابد والأسواق والعملة ، وأعادت نظام المقايضة ، مما أدى الى تخلف البلاد نحو ألف عام . وبهذه الجرائم التي ارتكبت ضد شعب كمبوتشيا ، وبالابادة الجماعية التي مارسها نظام بول بوت ضد شعب كمبوتشيا ، فان هذا النظام قد أدين قبل ان تتم الاطاحة به وازالته من قبل شعب كمبوتشيا ، كما ادانته الدول التي تحترم حضارة الانسان وحقوقه احتراما حقيقيا ، وكذلك هؤلاء الذين كثيرا ما يستخدمون هذه المفاهيم للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .

وفي الواقع ، فان كل من لديه قدرة على التذكر ، لن ينسى الجرائم البشعة ، والانتهاكات الضخمة لجميع حقوق الانسان والتي ارتكبها نظام بول بوت في كمبوتشيا والتي كانت دائما موضع ادانة جماعية وقوية من الغرب . ومن العجيب ، بل ومن السخرية ان يكون هناك في بعض دول هذا الجزء من العالم من يتحدث عن شرعية وقانونية نظام بول بوت بعد أن هاجمه بقوة في الماضي . ونحن نتساءل عن القيمة - من وجهة نظر القانون والاخلاق - التي يمكن أن تكون لشرعية وقانونية تقوم على الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ، وعلى الابادة الجماعية . وحتى تخرج بكمبوتشيا وشعبها من هذا الموقف ، فان جبهة الوحدة الوطنية لانقاذ كمبوتشيا التي تضم جميع الوطنيين من كافة الطبقات الاجتماعية قد ثارت في البلاد . وفي ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ أطاحت بعصابة بول بوت - اينغ ساري الدموية . ومنذ ذلك الحين ، فانه لا يمكن لكل محايد أن ينكر ان جبهة الوحدة الوطنية لانقاذ كمبوتشيا ، عن طريق المجلس الشعبي الثوري لكمبوتشيا ، هي التي تسيطر على البلاد وتديرها بالكامل وان مقر ذلك المجلس العاصمة بنوم بنه وهو يحظى بالدعم الشعبي التام ، ومع ذلك ، فان كثيرا من الدول ما تزال تغض الطرف عن هذه الحقيقة . اذن ، ما الذي يجب أن يتحقق وفقا للقانون الدولي حتى يمكن الاعتراف بحكومة باعتبارها قانونية وشرعية . واذا ما كان الذين يبحثون عن القانونية والشرعية دائما لا يرغبون في التدخل بصلافة في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، فانه يتعين

Digitized by UNOG Library

عليهم ألا يطبقوا هذه المفاهيم على نحو تمييزى . ماهو عدد الحكومات في عالم اليوم التي تفي كالمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا بجميع الشروط المطلوبة - وهي الشروط المتعلقة بالسيطرة على الاقليم ، والسيطرة على الشعب .

لقد أثبتت التجربة أن اتخاذ مواقف غير واقعية وغير معقولة لم يساعد على حل المشاكل الدولية ، بل على العكس من ذلك فان هذه المواقف تتسبب في تعقيد هذه المشاكل ، وتعكر العلاقات الدولية .

وباسم العدالة والقانون ، فان وفدى يوجه نداء الى جميع الممثلين هنا ، وخاصة ممثلي بلدان عدم الانحياز والبلدان الصغيرة الأخرى بأن تقوم باثبات عدم تحيزها ، وتأكيد واقعيتها لأن الموقف في كمبوتشيا على الرغم من المناورات الخبيثة للامبريالية ، والتدخل لمساعدة القوات الرجعية ، لا يمكن عكسه .

وعلى العموم ، فان شعب كمبوتشيا البطل الذى نجا بأعجوبة من الابادة ، والذى صهرته الآلام الجسيمة لن يسمح أبدا لعصابة بول بوت - اينغ سارى التي ارتكبت جريمة الابادة الجماعية بان تتولى السلطة مرة أخرى لتواصل أعمالها الاجرامية ضد كمبوتشيا وشعبها . ولا يمكن كذلك للشعوب التقدمية والمحبة للسلم والتي تحترم حقوق الانسان في العالم ، والتي تتعاطف مع شعب كمبوتشيا والتي ساعدته في استرجاع حريته واستقلاله وحقه في الحياة أن تسمح بذلك .

وفي الوقت الحالي ، فان الجمعية العامة وقد وجهت الى طريق خاطئ عن طريق مناورات الرجعيين الدوليين الذين يعملون بالاتفاق مع القوى الرجعية والامبريالية ، تقوم بمناقشة الوضع في كمبوتشيا . وبينما ليست هناك مشكلة في الواقع بشأن الموقف في كمبوتشيا باستثناء المجاعة التي تكمن أسبابها في حرب العدوان الطويلة التي أدت الى كوارث ، والسنوات الأربع لطغيان عصابة بول بوت - اينغ سارى ، فان شعب كمبوتشيا ، بمساعدة الشعوب الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية ، يبذل جهودا كبيرة لاعادة بناء بلاده واقتصاده ومجتمعه وفقا للأسلوب الذى اختاره بحرية .

Digitized by UNOG Library

ومن المناسب ان نؤكد أنه تحت قيادة المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، فان شعب كمبوتشيا الذى خرج ضعيفا ومتعبا بعد سنوات من الرعب ، يحاول في فترة قصيرة من الزمن أن يحقق تقدما كبيرا . فقد اعاد السلطة الشعبية في البلاد ويسيطر على الاقليم بأكمله وابادة فلول القوات العدوانية لبول بوت ، واعاد الحياة الأسرية واعاد فتح المدارس والمستشفيات والأنشطة الثقافية والدينية في البلاد . وعلى المستوى الاقتصادى ، فان الانتاج الزراعي قد اعيد ، وبدأت العجلة تدور في العديد من المصانع وكذلك فان وسائل النقل والمواصلات تتم اعادتها الى حالتها السابقة بصورة تدريجية .

وفي علاقاتها الخارجية فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تطبق سياسة استقلال وسلام وصداقة وعدم انحياز . لقد وضعت نهاية للحرب المهلكة التي فجرها نظام بول بوت - انغ سارى ، ضد فييت نام وقتل السكان على الحدود مع لاو وكذلك كافة أعمال الاستفزازات الدموية والبربرية التي ترتكب ضد فييت نام ولاو وتايلند .

وفيما يتعلق بتايلند ، أود ببساطة أن اشير الى الكتاب الأبيض الذى نشرته وزارة الخارجية في تايلند والذى وزع على كافة اعضاء منظمتنا في ٨ آذار/مارس ١٩٧٧ فشكرا لأمانة الأمم المتحدة ، ففي هذا الكتاب قرأنا باهتمام عميق الاستنكار الشديد للأدلة التي لا يمكن الطعن فيها حول القتل البربرى الذى قامت به القوات العسكرية لما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ضد المواطنين التايلنديين ، خاصة النساء والاطفال وكذلك القرى وغير ذلك من الانتهاكات لسيادة ووحدة أراضي تايلند .

وعلى عكس النظام البغيض لجماعة بول بوت البائد الذى كان يقوم بممارسة سياسة خارجية تقضي بقفل الحدود حتى يمكن أن يقوم بجرائمه البشعة فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع عدد من الدول كما أن المزيد من العطف والدعم يتدفق عليها من عدد متزايد من البلدان الهامة .

فخلال تسعة أشهر من تاريخ مولد الجمهورية اعترف بها أكثر من ثلاثين بلدا . اننا مقتنعون تماما بأن كافة الشعوب والدول المحبة للسلام ، وكل من يحترم العدالة ، كل من يعمل من أجل السلم والاستقرار في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع ، لن يتأخروا عن دعم مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا الذى التزم في الاعلان الخاص بسياسته الخارجية بأن يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بوجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا فان ذلك دون شك ، نتيجة لممارسة سيادة شعب كمبوتشيا . ومثل كافة الشعوب الأخرى في العالم ، التي تكافح الطغيان والاستعباد كشعوب افريقيا الجنوبية وناميبيا وزمبابوى وفلسطين وغيرها ، والتي لها ممثلون في هذا المحفل فان شعب كمبوتشيا المهدد بالابادة عن طريق سياسة الابادة الجماعية التي تتبعها عصابة بول بوت - انغ ساري له الحق في الحصول على الدعم والمعونة الخارجية من أجل نصرة قضيته العادلة . ان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا طبقا لمعاهدة سلام وصداقة وتعاون وقعت بين مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية الشعبية في شباط/فبراير الماضي ، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز وخاصة الفقرة ١١٩ من اعلان ليما .

وعلى ذلك فانه من الغريب للغاية ان هؤلاء الذين لهم قوات في الخارج ولهم قواعد عسكرية اجنبية في اراضي بلاد اخرى يثيرون مثل هذه الضجة حول وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ومع ذلك وبالرغم من الكذب والافتراءات والاختلافات فان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا الذى تم بناء على طلب المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، وهو الحكومة الشرعية الوحيدة والاصيلة في كمبوتشيا ، هو شيء يهم شعب كمبوتشيا فقط ، لأنه يتعلق بأموره الداخلية . ولا يمكن لاى بلد أو شعب أو منظمة دولية أن تفرض على شعب كمبوتشيا طريقة الدفاع عن استقلاله وحريته وسيادته وليس يحق لاحد أن يحكم عليه بالانتحار .

فاذا ما كان من الحقيقي انه من واجب كافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تساهم في دعم والحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، فانه من الحقيقي أيضا ان هؤلاء ، اذا ما ارادوا الا يخونوا انفسهم ، لا يجب ان يشككوا في السلم والاستقرار حيثما بدأ يتواجد الآن .

وفي جنوب شرقي آسيا وخاصة في الهند الصينية فان السلام والاستقرار لا يهددهما وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا بل المناورات الخبيثة للقادة العسكريين الرجعيين لبكين الذين بالاتفاق مع القوات الامبريالية والرجعية في العالم يحاولون التدخل في شؤون شعب كمبوتشيا وفي الشؤون الداخلية لشعوب الهند الصينية حتى يتحقق مراميهم في الهيمنة والتوسع في هذا الجزء من العالم وفي جنوب شرقي آسيا بكامله .

Digitized by UNOG Library

وطالما استمرت هذه القوى في ممارسة انشطتها الخبيثة وما لم تكف عن دعم قوات بول بوت وقواته العسكرية والرجعيين الآخرين في كمبوتشيا واذا ما توقفت عن استغلالها الاقتصادى والسياسي لآلام شعب كمبوتشيا ، فان مسألة وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ستجد حلها من تلقاء نفسها .

ولكن في الوضع الحالي للحقائق السياسية والعسكرية في الهند الصينية وحولها فان التحدث عن خروج وانسحاب قوات فييت نام من كمبوتشيا دون التحدث عن السبب الجوهرى لوجودها ، الذى هو الجهد المشترك من قبل الرجعيين الدوليين والقوى الامبريالية للتدخل في الوضع ، يمثل اتباع سياسة النعامة مما يضر بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وعلى هذا فان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا لا يمثل اى تهديد لاى شخص ، ولا يمثل تهديدا لتايلند وفي هذا الصدد فان رئيس وزراء تايلند في الجريدة اليومية لتايلند " الأمة " الذى اذاعته وكالة الانباء الفرنسية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، اوضح استبعاد امكان غزو تايلند من قبل قوات فييت نام وكشف النقاب عن الاتهامات الموجهة من قبل بعض ممثلي دول جنوب شرقي آسيا ، عسى أن يؤدى هذا التأكيد الى ضبط النفس من قبل من يدعون الدفاع عن السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ومن ناحية أخرى وفي المذكرة المقدمة الى كافة أعضاء الامم المتحدة عن طريق البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة ، فان حكومة فييت نام الاشتراكية قد أكدت بطريقة واضحة أن قوات فييت نام لن تعبر حدود الهند الصينية وهذا التأكيد يجب أن يزيل أى قلق .

واذا ما كنا نعمل من خلال الاعتدال وضبط النفس وخاصة على أمل المحافظة على جو السلام والتعاون الذى تمت اقامته بين كافة دول جنوب شرقي آسيا بعد الانتصارات الضخمة للشعوب الثلاثة في الهند الصينية فانه يشرفني باسم الوفود التالية : أفغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فرينادا ، هنغاريا ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكارافوا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام وبلادى ، أن اقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev.1 الخاص بالوضع في كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ويعبر هذا المشروع عن اهتمام متبنيه بالحفاظ على السلام والاستقرار ليس فقط في كمبوتشيا وحدها ، بل أيضا في جنوب شرقي آسيا بأكمله . وليس هناك من داع لأن نثبت انه في السنوات الأخيرة فان الوضعين في كل من كمبوتشيا وجنوب شرقي آسيا يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا ، ومن المستحيل ان نقيّم تقييما جيدا الوضع في كمبوتشيا ما لم نقم بذلك في المنطقة بأكملها . ان هدف مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 هو الاستجابة الى الاهتمامين الرئيسيين للمجتمع الدولي ألا وهما ، ضمان حالة السلم لشعب كمبوتشيا حتى يتمكن من اعادة بناء بلده ، وأن يزيل الآثار المؤلمة للماضي وضمان حالة من السلم والأمن لبلدان الأقليم حتى تتمكن من طوير علاقاتها في اطار الصداقة والتعاون .

ان الجزء السياسي من هذا المشروع ، يذكر بالمبادىء الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة ، ومن بين هذه المبادىء تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، والامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستخدام أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان هذه المبادىء الأساسية الواردة في الميثاق ، قد تم التأكيد عليها في اعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د — ٢٥) ، وفي الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي الوارد في قرارها ٢٧٣٤ (د — ٢٥) ، وقد أقرتهما الجمعية العامة في الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لانشاء الأمم المتحدة .

ان تاريخ السنوات الأربع التي انصرمت ، قد أوضح بجلاء ان سياسة الابادة الجماعية لنظام بول بوت البائد لا تمثل فقط جريمة بشعة ضد شعب كمبوتشيا ، بل تمثل أيضا تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في هذه المنطقة ، وتعرض للخطر جميع جهود التعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا . ولذلك ، فان متبني مشروع القرار الذى أتشرف بتقديمه الى الجمعية العامة يرون انه من الضرورى أن نذكر بجريمة الابادة الجماعية هذه في مشروع قرارنا لأننا اذا لم نشر الى هذه الجريمة التي قام بها نظام بول بوت — انغ سارى في قرار من الجمعية العامة عن الحالة في كمبوتشيا كما طالب بذلك مقدمو مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 فان هذا يعني السكوت عن هذه الجريمة ، رغم كل ما قد يقدمونه من حجج .

ان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 يتحدث أيضا عن الوضع الحقيقي القائم في كمبوتشيا منذ

Digitized by UNOG Library

بداية هذا العام اذ انه بعد ان تم اسقاط نظام الابادة الجماعية الذى كان عميلا للخارج ، فلقد استطاع شعب كمبوتشيا ان يستعيد استقلاله وحريته الحقيقيتين وأن يبدأ في اعادة البعث الوطني ورغم المصاعب الضخمة التي ورثها عن الماضي ، ورغم حملات التشهير والجهود التي يبذلها أعداء شعب كمبوتشيا ، لاعادة إحياء عصابة بول بوت ، فان الوضع في كمبوتشيا يعود الى حالته الطبيعية بصورة سريعة . ان منطوق مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 يناشد جميع الدول الامتناع عن أى نشاط يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ويؤكد على المبادىء التي تحكم العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا ، ويأمل ان يتم تعاون مثمر بين بلدان الاقليم ، ويعالج جزء واحد من مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 المسائل الانسانية ، ويرجو من الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لضمان الاستفادة بصورة فعالة من المعونة الانسانية العاجلة لشعب كمبوتشيا .

ان مشروع القرار A/34/L.7 ، قد قدم الى الأمانة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩. بينما الوثيقة المقدمة من رابطة دول جنوب شرقي آسيا A/34/L.13/Rev.1 قد تم تقديمها الى الأمانة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . ومن هنا فانه طبقا للمادة ٩١ من النظام الداخلي فان مشروع القرار A/34/L.7 يجب أن يحظى بالأولوية . وبالأمس ، فان السيد ممثل ماليزيا في بيانه أمام الجمعية العامة تقدم بحجتين تبريرا لطلبه باعطاء الأولوية لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 . لقد قال ان متبني مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 قد عارضوا ادراج البند ١٢٣ على جدول الأعمال ، وان هذا المشروع لا يعالج الوضع الحقيقي في كمبوتشيا .

ولهذه الأسباب ، فان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 له الأولوية . وفي الحقيقة فان متبني مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 قد عارضوا ادراج البند ١٢٣ على جدول الأعمال ، وبما انه قد تم ادراجه على الجدول فان لنا نفس حقوق الدول التي طلبت ادراجه على جدول أعمال الجمعية العامة. ان مشروعنا A/34/L.7/Rev.1 يتحدث عن الوضع الحقيقي في كمبوتشيا قبل وبعد قلب نظام الابادة الجماعية . ان الحجج التي ساقها ممثل ماليزيا من أجل اعطاء الأولية مشروع قرارهم A/34/L.13/Rev.1 ليست واردة ، وبالاضافة الى ذلك فان هذا يعتبر انتهاكا للنظام الداخلي للجمعية العامة .

وعلى هذا الأساس ، فانني باسم مقدمي القرار A/34/L.7/Rev.1 أوجه نداء الى الجمعية العامة لكي تؤيده بأغلبية ساحقة . وفي هذه الحالة ستكون الجمعية العامة قد عملت طبقا للأهداف

Digitized by UNOG Library

السامية للميثاق وأسهمت بذلك أيضا في تخفيف آلام شعب كمبوتشيا وفي دعم السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع .

السيد يانكوف ، (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة ، مرة أخرى ، خلال دورتها الحالية مطالبة بدراسة مشاكل تتعلق بكمبوتشيا . وفي هذه المرة ، فان الجمعية العامة مطالبة بأن تتناول البند ١٢٣ وعنوانه " الحالة في كمبوتشيا " والذى تم ادراجه على جدول الأعمال بناء على مبادرة من خمس دول من رابطة دول جنوب شرقي آسيا .

ان وفد بلادى قد اتيحت له الفرصة من قبل خلال مناقشة تقرير لجنة وثائق التفويض لكي يعرب عن وجهة نظره فيما يختص بمسائل عديدة تتعلق بكمبوتشيا . واننا نتمسك بحزم بأن الممثل الشرعي الوحيد لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هو المجلس الثورى ، ويجب ان يشجع دون أى تدخل في شؤونه الداخلية لكي يعمل على ايجاد حل لمشاكله الخاصة وأن يعيد بناء دولته . وفي رأينا ، فانه من العدل من جانب الامم المتحدة وطبقا لمبادىء الميثاق وللمبادىء الأساسية للقانون الدولي ، ان تسهم الجمعية في منع أى تدهور في الوضع السياسي في هذه المنطقة ، وأن تعزز منهجا بناء لحل المشاكل الانسانية بتعاون تام مع الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان أية محاولة لمناقشة الموقف في كمبوتشيا في غياب وضد ارادة الممثل الشرعي لشعب كمبوتشيا ، تعتبر تدخلا في شؤونه الداخلية ، وتتعارض مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

حقيقي أن التغييرات الحديثة في الموقف في كمبوتشيا قد بدأت في اوائل هذا العام نتيجة لنضال شعب كمبوتشيا . وفي ممارسة شعب كمبوتشيا لحقه الثابت في تقرير المصير أطاح بعصابة بول بوت ـ اينغ سارى ، التي أقامت ، بمساعدة من بكين ، نظاما للطغيان والابادة الجماعية . وأولئك الذين بقوا على قيد الحياة تعرضوا لمعاملة غير انسانية ولتصفية جسدية وعقلية . لقد قام نظام بول بوت ـ اينغ سارى بتقويض الاقتصاد والهياكل الاجتماعية وقضى على جميع المؤسسات السياسية والثقافية والتعليمية في البلاد ، ودفع بالبلاد الى حافة الهاوية .

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية فان نظام الابادة الجماعية هذا قد نفذ سياسة عدوانية للتحرش ضد جميع البلدان المجاورة وعمل كأداة للتوسع والهيمنة لمن ساندوه .

هذا هو النظام الذى أطاح به شعب كمبوتشيا . ولا زال هناك الآن بعض من يحاولون أن ينفذوا مهمة مستحيلة عن طريق وسائل عديدة من الدعاية للتقليل من أهمية النتائج الخطيرة التي ترتبت على الجرائم التي ارتكبتها عصابة بول بوت والقاء المسؤولية على الحكومة الشرعية في بنوم بنه . وقد كان هناك بعض الذين حاولوا استقلال المساعدات الانسانية المقدمة لشعب كمبوتشيا كسلاح سياسي ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، واستقلالها وسلامة ووحدة أراضيها . ان مثل هذه السياسة ضارة باعادة السلم والاستقرار في المنطقة وتطبيع الحياة واعادة البناء في كمبوتشيا . انها تؤدى الى خلق بؤرة ساخنة للتوتر والنزاع العسكرى عن طريق محاولة اعادة احياء عصابة بول بوت ـ اينغ سارى ، التي أدانها المجتمع الدولي ككل . وهناك محاولات تبذل الآن لتقديم هذا النظام المطرود على أنه ما يسمى " بالطرف الآخر " . ان مثل هذه السياسة قد تؤدى ، في أحسن الظروف ، الى دفع كمبوتشيا الى حرب أهلية ، اذا لم تؤد الى حروب .

هناك حكومة شرعية وحيدة في كمبوتشيا وهي المجلس الشعبي الثورى ، وهو السلطة الوحيدة المؤهلة للحكم التي تحتفظ بالسلطات السيادية لتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للبلاد .

لقد استطاع المجلس الشعبي الثورى ـ في مدة قصيرة من الزمن ، وفي ظروف صعبة للغاية ـ أن يتغلب على أخطر نتائج سياسة الابادة الجماعية التي مارستها عصابة بول بوت ـ اينغ سارى في كمبوتشيا وكذلك أعمال العدوان التي ارتكبت ضد هذا البلد . من أجل المحافظة على السلم والاستقرار في كمبوتشيا ، وازالة التهديد بالمجاعة وتوفير الظروف المناسبة للجهود الفعالة لاعادة البناء .

Digitized by UNOG Library

وفي مجال السياسة الخارجية تمسكت جمهورية كمبوتشيا الشعبية بثبات بمبادئ عدم الانحياز، والاستقلال ، والسلام والصداقة. لقد أوضحت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تماما طبيعتها الأصيلة وقدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها العديدة ، وقد بدأت في تطبيق برنامج واسع المدى للمساعدة الانسانية لشعب كمبوتشيا .

وبناء على دعوة من اللجنة المركزية للجبهة المتحدة للخلاص الوطني في كمبوتشيا والمجلس الشعبي الثورى ، قام وفد على مستوى عال من جمهورية بلغاريا يرأسه تودور زيفكوف ، الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في بلغاريا ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية بلغاريا ، بزيارة كمبوتشيا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، وقد حصل على معلومات ، على الطبيعة ، حول الموقف في هذا البلد والجهود التي تبذلها الحكومة للتغلب على الآثار المدمرة للعدوان الأجنبي والفوضى الداخلية التي تركها نظام بول بوت. وهكذا فانه عندما نتحدث عن الموقف في كمبوتشيا فان بياناتنا قائمة على أساس معلومات تم الحصول عليها من البلد بواسطة وفد على أكبر درجة من المسؤولية . وفي البيان المشترك الذى تم توقيعه في بنوم بنه في الثاني من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ ذكر، واقتبس :

" ان وفد بلغاريا يقدر غاية التقدير الجهود التي بذلها شعب كمبوتشيا من أجل تنفيذ برنامج وثائق الجبهة المتحدة للخلاص الوطني ، الذى يهدف الى التخلص من التركة المؤلمة التي أورثها اياه الاستعمار والامبريالية والنظام الاجرامي ، ولضمان الحقوق الديمقراطية والحريات للسكان ، واعادة الحياة الى طبيعتها ، واعادة بناء الاقتصاد وبناء كمبوتشيا مسالمة ومستقلة ، وديمقراطية ومحايدة وغير منحازة تسير على طريق الاشتراكية " .

لقد مر شعب كمبوتشيا بمحنة قاسية للغاية . والآن — بممارسته لحقه المقدس الذى لا يمكن انكاره في تقرير المصير — قد حرر نفسه من الطغاة عن طريق انتفاضة وطنية واسعة النطاق ، وقد بدأ حملة لاعادة البناء. ان هذا الشعب يستحق وينبغي أن يلقى كل تعاطف وكل تأييد من المجتمع الدولي . ان الامم المتحدة، التي ادرجت من بين اهدافها النبيلة الحفاظ على السلم والأمن وحق الشعوب في تقرير المصير على المستوى العالمي ، والحفاظ على الحياة الانسانية والكرامة ، يجب أن تمنع أى نشاط قد يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا

Digitized by UNOG Library

الشعبية . ان هذا الامر هام للغاية ليس فقط لصالح شعب كمبوتشيا ، ولكن أيضا من أجل السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ولهذا ، فانه من المهم ان تمتنع جميع الدول عن القيام بأى نشاط قد يكون ضارا بممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال ووحدة وسلامة أراضيه . ومهما كانت المشاكل الموجودة أو التي قد توجد في تلك المنطقة فانها ينبغي أن تحل سلميا بمعرفة شعوب المنطقة على أساس من الاحترام المتبادل للمساواة والاستقلال ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل .

لقد أعربت شعوب جنوب شرقي آسيا عن رغبتها الشديدة في السلم والاستقلال ، وهي تسير في طريق انشاء منطقة للسلام والحرية والحياد والاستقرار في المنطقة . ان جهودها في هذا الاتجاه ينبغي تشجيعها من قبل الجمعية العامة كما ورد في مشروع القرار رقم (A/34/L.7/Rev.1) المقدم من قبل وفد لاو ، وتبنته وفود عديدة اخرى ، بما فيها وفدى . وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي اعرب عن تقدير وفدى للطريقة الذكية والمقنعة التي قدم بها مشروع القرار هذا بمعرفة مندوب لاو .

اننا نعتقد أن مثل هذا العمل من جانب منظمتنا قد يؤدى الى نشر الوفاق الدولي في آسيا ، وقد يعزز احتمالات السلام والاستقرار في تلك القارة .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق ، أود أن أشير باسم وفد بلادى الى أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.1 لم يتضمن الاطار أو الاساس لتحقيق هذا الهدف . وفي رأينا الراسخ أن مشروع القرار قائم على أساس تقييم استبدادى من طرف واحد للموقف ، ولا يلتزم بمبادئ حق تقرير المصير واحترام السيادة ووحدة وسلامة الأراضي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ولا يجد حلا بناء لهذه المشاكل . انه يطالب بمبادئ استقلال وعدم التدخل في العلاقات بين الدول ويناشد جميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ولكنه يلقي الشكوك على حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ووحدة وسلامة الاراضي الذى يمارس عن طريق حكومته ومؤسساتها الشرعية . وهو يحث الامم المتحدة ، عن طريق ادراج هذا البند في جدول الأعمال بعنوان " الحالة في كمبوتشيا " ، على أن تبدأ في تدخل مستمر في الشؤون الداخلية للشعب الكمبوتشي . فهل هناك حجة أفضل لهؤلاء الذين يبحثون عن زيادة التوترات في هذه المنطقة من تأييد — بصورة مباشرة أو غير مباشرة — النظام الاجرامي لبول بوت ، الذى أدانه شعب كمبوتشيا والمجتمع الدولي برمته ؟ وقد يسهم مشروع القرار في زيادة التوتر في المنطقة عن طريق نظرية ما يسمى بالمنطقتين أو بالحكومتين ، بدلا من أن يجد حلا عادلا يمكن تطبيقه . وقد يصبح أداة من أجل عدم استقرار الحالة في كمبوتشيا تحت رعاية الأمم المتحدة ويعوق عملية اعادة بناء ذلك البلد .

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، فان وفد بلادى سوف يصوت سلبيا على مشروع هذا القرار اذا ما طرح على التصويت .

اننا نأمل في أن هذه الجمعية لن تسمح بأن تضل طريقها وأن تستخدم الأمم المتحدة لخطط سياسية تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاقها وتتعارض مع القواعد الاساسية للقانون الدولي . كما نأمل أيضا في أن جميع الدول لن تمتنع فحسب عن القيام بأى نشاط قد يضر بالسلم والاستقرار في المنطقة بل أيضا أن تقدم المساعدة للجهود الحقيقية التي تبذلها جمهورية كمبوتشيا الشعبية في عملية اعادة البناء الوطني .

وفي هذا الصدد أود أن أكرر وجهة نظر بلدى بالاشارة الى البيان الذى أدلى به رئيس مجلس الدولة عند زيارته الأخيرة لكمبوتشيا ، حيث قال :

" يؤيد شعب بلغاريا المواقف البناءة التي اتخذتها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي تهدف

Digitized by UNOG Library

الى تدعيم السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا ، ويود لهم التوفيق في اقامة علاقات تعاون وحسن الجوار مع البلدان الأخرى في المنطقة " .

السيد فرنسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ليس هناك أمام هذه الجمعية العامة ، مسألة أخطر من مسألة كمبوتشيا ، التي يتحدث عنها مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 الذى شاركت نيوزيلندا في تقديمه . ان هذا الامر يمثل تحديا لضمير المجتمع العالمي وللمبادئ الاساسية التي أنشئت هذه المنظمة للدعوة اليها وحمايتها . وفضلا عن ذلك ، هناك خطر في أن هذا الصراع في ذلك البلد يمكن أن يتجاوز حدوده لكي يهدد السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ان التزامنا الاول هو تجاه شعب كمبوتشيا ، الضحية البريئة للحروب التي لم يه فيها ناقة ولا جمل ولنظم لا تبالي برخائه ولا بمعاناته . وخلال سنوات من العزلة عن المجتمع الدولي ، فقد أخضع هذا الشعب لسياسات قاسية وطاغية من جانب حكومة أبدت ازدراء رهيبا لحقوق الانسان لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث . وفي هذا العام ، وفي اجراء غير شرعي ينتهك المبادئ الاساسية للميثاق ، غزت القوات الفييتنامية المسلحة كمبوتشيا ، وترك هذا البلد بعد ذلك للصراع والمجاعة واليأس من جانب نظام فرض عليه وتسانده القوات المسلحة الفييتنامية وهو نظام لا يبالي بالحرمان والصعاب التي يواجهها الشعب .

وفي مواجهة هذه الكوارث ، هرب شعب كمبوتشيا . ان التصدع الاقتصادى والاجتماعي والمرض والمجاعة والحرب ، لم تترك أمام هذا الشعب بديلا آخر . ونحن لا نعرف عدد اللاجئين الموجودين حاليا ولا عدد الكمبوتشيين الذين نجوا من عملية القتل والقمع والجوع والمرض في الفترة الأخيرة ، ولكننا نعرف أن الهجرة الجماعية لهذا الشعب قد فرضت أعباء باهظة على دول رابطة جنوب شرقي آسيا ، وخاصة على تايلند ، ونعرف أيضا من تقارير ممثلي الأمم المتحدة والوكالات الأخرى التي قامت بزيارة الجماعات المتحاربة ، بالمحنة اليائسة لملايين الكمبوتشيين . ان الجهود المستمرة لهؤلاء الممثلين ، وبصفة خاصة ممثلي منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) والصليب الاحمر الدولي ، قد أدت الى وضع برامج للاغاثة وأبدى المجتمع الدولي استعداده للاسهام فيها بأكبر قدر ممكن من السخاء . ويشيد مشروع القرار بشكل مناسب بجهود الامين العام وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية الأخرى التي تحاول اقناع الاطراف المعنية بأن تضع السياسة جانبا

Digitized by UNOG Library

حتى يمكن بدء هذه البرامج وتنفيذها وتعبئة التأييد العالمي حتى يمكن تنفيذ هذه البرامج .

ان جهود الاغاثة سوف تكون مطلوبة لفترة طويلة في المستقبل ، ذلك لانها سوف تكون أساسية لبقاء شعب كمبوتشيا ، ولكنها لا يمكن أن تفعل أكثر من معالجة آثار الحرب والتصدع الاجتماعي ، ولا يمكن أن تعالج أسبابها ، اذ أن هذه البرامج لايمكن أن تحسم الصراعات العميقة للمصالح والمواقف بين الاطراف المتحاربة أو أن تضع حدا للسعي القاسي لتحقيق غايات سياسية أنانية أدت الى هذه الازمة ذات الابعاد المأساوية في كمبوتشيا . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، خطر كبير من أن هذا الصراع قد يتصاعد ويقوض دعائم أمن منطقة جنوب شرقي آسيا ، التي تم احراز تقدم كبير فيها خلال العقدين الماضيين ، ولكن كثيرا من هذا التقدم أصبح مهددا الآن . وكلما طال أمد القتال ، زاد الخطر من أن تشترك الدول الكبرى فيه مرة أخرى .

ولعل أهم حاجة وأكثرها الحاحا الآن ، هو أن نبدأ العمل من أجل تسوية سياسية تعيد السلم والاستقرار الى كمبوتشيا ، والأمن الى المنطقة . وكما أعلن ممثل نيوزيلندا في المناقشة العامة هذا العام ، فان أية تسوية لابد وأن تقوم على أساس حقيقة أن هناك ثلاثة بلدان مستقلة في الهند الصينية ، كل بلد له تقاليده الوطنية . ولا يمكن اعادة السلم الا اذا وجدنا بلدان المنطقة في الهند الصينية والبلدان المجاورة أيضا قد أوضحت استعدادها للتفاوض على أساس من احترام استقلال ووحدة أراضي بعضهم البعض . ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لأية حكومة أن ترسل قوات مسلحة الى أى بلد آخر ، وبالمثل لا يمكن أن يكون هناك تبرير لابقاء هذه القوات المسلحة هناك .

Digitized by UNOG Library

في كل عام في هذه الجمعية تؤكد الحكومات من جديد التزامها بمبدأ تقرير المصير وحق كل الشعوب في أن تقرر مستقبلها متحررة وبعيدة عن التدخل الأجنبي . ومشروع القرار المعروض علينا يطالب ببساطة هذه الجمعية بأن تؤكد أن شعب كمبوتشيا أيضا له هذا الحق ، ومن حقه أن يحمي بتلك المواد الاخرى في الميثاق التي نستند اليها دائما تأييدا للدول التي وطأت حقوقها بالاقدام دول مجاورة أكثر قوة . ان الهدف من أى تسوية سياسية يجب أن يكون أن نجعل شعب كمبوتشيا يقرر مستقبله في سلم وحرية بعيدا عن التدخل الخارجي . ان الظروف التي يمكن لهذا الشعب أن يمارس فيها هذا الاختيار لن توجد الا اذا انسحبت كل القوات الاجنبية .

ذلك انه لا يمكن أن يكون هناك سلم الا اذا تأكد استقلال كمبوتشيا . واذا فشلنا في أن نجد تسوية سياسية فلن يكون هناك أمن في كمبوتشيا ولا في المنطقة ككل . ولكن فوق كل شيء ، بغير سلم وأمن لا يمكن أن يكون هناك مستقبل لشعب كمبوتشيا . ان المعرض للخطر هو بقاء هذا الشعب ذاته . وهذه المنظمة ليس لديها من التزام اكبر من أن تمنع حدوث مأساة انسانية سوف تثقل ضمير الانسانية لأجيال . ومشروع القرار المعروض علينا يتضمن العناصر الاساسية لتسوية سياسية . وتأييد هذا المشروع سوف يكون تأييد الخطوة الأولى في اتجاه الوفاء بهذا الالتزام .

وأود اذا ما جاز لي أن أعقب بايجاز على مشروعي القرارين الاخريين المعروضين على الجمعية وهما A/34/L.7/Rev.1 الذى قدمه ممثل فييت نام A/34/L.38 الذى قدمه ممثل الهند . مشروع القرار الأول في رأينا نص مضلل . فهو من ناحية يشير الى أن من تبنوه يؤيدون المبادئ الأساسية للميثاق ، ثم يبدو أنه يؤكد أن تلك المبادئ غير قابلة للتطبيق في حالة كمبوتشيا وبالتالي يجب ألا تنفذ . ولا يمكن أن نقبل هذا المنهج أكثر من امكانية قبولنا للتشويه المتعمد للتاريخ الذى يعتمد عليه هذا النص . ومن الضرورى بالنسبة لأية تسوية في كمبوتشيا أن تنسحب القوات الاجنبية من هذا البلد . وبغير ذلك فان شعب كمبوتشيا لن يعود الى تمتعه الكامل بحقوقه بما في ذلك حقه في تقرير مصيره متحررا من التدخل الأجنبي وفي سلم وأمن . ونيوزيلندا سوف تصوّت اذن ضد مشروع القرار هذا .

كذلك فاننا لا يمكن أن نؤيد مشروع القرار المقدم من الهند (A/34/L.38) فمشروع القرار هذا بشكله الحالي لا يهتم أساسا بمشاكل كمبوتشيا ولا يسعى الى تعريف العناصر الأساسية

Digitized by UNOG Library

لأى حل . ومع أنه وصف على أنه يكمل مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 ولا يصدر أى حكم في هذا الصدد ، فان هذا الاقتراح في واقع الأمر يعطي حكما مسبقا على ما يمكن أن يكون أفيد منهج لحسم مشكلة كمبوتشيا والصعوبات الخطيرة التي تواجه منطقة جنوب شرقي آسيا . ونحن نؤمن بأن الشكل الذى يجب أن تتخذه المفاوضات يجب أن يترك للمشاورات التي يجب أن تجريها الدول المعنية أساسا . ويجب ألا يفرض بواسطة هذه الجمعية .

السيد نوشي (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : يوجد على جدول أعمال الدورة الحالية ضمن بنود أخرى عديدة بند معنون " الحالة في كمبوتشيا " . وان الوضع المتوتر الذى نشأ في العام الحالي في جنوب شرقي آسيا وبخاصة الاحداث الخطيرة المتعلقة بالعدوان الهمجي الذى قام به الاشتراكيون الامبرياليون الصينيون ضد شعب فييت نام ، أقلقت بحق الرأى العام العالمي ومازالت تثير القلق والاهتمام .

ان منظمة الامم المتحدة قد درست عددا من المرات خلال العام الحالي هذه الحالة وبعض مظاهرها الخاصة . ونحن نذكر تماما المنظر السيء في اجتماعات مجلس الأمن عندما كان يتحدث ممثلو الدول العظمى الامبريالية حديثا بنفاق وتبلد وديماغوغية لا حدود لها من أجل أن يخفوا مراميهم في الهيمنة ومن أجل تبرير الاعتداءات والمؤامرات التي تحاك على حساب شعوب الهند الصينية .

ونحن نعتقد أن الجمعية العامة يجب الآن أن تدرس الاسباب الحقيقية التي هي مصدر الآلام التي عانى منها شعب كمبوتشيا والشعوب الاخرى في الهند الصينية والتي تمثل مصدر خطر على كافة الشعوب والبلدان في هذه المنطقة وعلى الامن والسلم الدوليين والاستقرار في العالم .

ان تاريخ الماضي والحاضر مليء بالأمثلة على أن الشعوب دفعت دائما غاليا بسبب اللعبات والدسائس التي تتم على حسابها من قبل القوى الامبريالية ، والقوى الرجعية في الداخل والخارج . وان الوضع الذى نشأ في كمبوتشيا وفي الهند الصينية في العام الحالي هو دليل على ذلك دون شك .

ان آلام ومآسي الشعوب في الهند الصينية اليوم تمثل امتدادا للآلام والمأساة التي عانوا منها لسنوات طويلة من قبل العدوان الذى قامت به الولايات المتحدة الامريكية ، وأثناء هذا العدوان

Digitized by UNOG Library

البربرى ضد فييت نام ، وكمبوتشيا ، ولاوس ، فان الامبرياليين الامريكيين قد استخدموا أكثر وسائل الحرب حداثة ، وقد حرقوا كل شيء وهدموا كل شيء وقد ارتكبوا جرائم ومذابح بشعة ضد السكان المدنيين وتصرفوا كعدو مسعور للانسان والطبيعة ، وضربوا عرض الحائط بالمعايير الأساسية للقانون والاخلاق .

وبينما كانت شعوب فييت نام ، ولاوس ، وكمبوتشيا تحارب ببطولة ضد المعتدين الامريكيين والنظم العميلة في الهند الصينية فان التحريفيين السوفييت والصينيين كانوا يقومون بمساومة الامبريالية الامريكية وكانوا يحاولون الحصول على فوائد سياستهم على حساب شعوب الهند الصينية . وان الانتصار التاريخي الذى حققته شعوب الهند الصينية على الامبريالية الامريكية كان حدثا ضخما في حياة هذه الشعوب . ولكن القوى العظمى الامبريالية بدأت فور هذا الانتصار بالعمل من أجل ألا تترك شعوب الهند الصينية تعيش في سلام . وهكذا وقبل أن يبدأوا في العمل من أجل تضميد جراح الحرب فان هذه الشعوب أصبحت مرة أخرى هدف المؤامرات والدسائس التي تحوكها القوى العظمى الامبريالية ، الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، والصين وأصبحت هدفا لتدخلاتها وممارساتها الامبريالية ذات السمعة السيئة التي تؤدى الى أن تتقاتل شعوب الهند الصينية فيما بينها .

وان شعب كمبوتشيا قد قام مثل كافة شعوب الهند الصينية الاخرى بكفاح طويل واصرار من أجل استعادة حريته واستقلاله وسيادته وكرامته الوطنية . ولكن اعداءه في الداخل والخارج لم يسمحوا له أن ينعم بثمار الانتصار الذى حصل عليه نتيجة هذا الكفاح . والآن فان الحقائق كلها تثبت دون شك أن الوضع الخطير وتطور الاحداث في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا كلها هو أولا وقبل كل شيء النتيجة المباشرة للدسائس والمؤامرات التي تحيكها هذه القوى العظمى الامبريالية الصين ، والاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة وتدخلها في المنطقة لانها قد دخلت في سباق تنافسي مجنون من أجل تحقيق سياساتها في العدوان والهيمنة في الاقليم وحتى تحتل مواقع سياسية وعسكرية فيه .

Digitized by UNOG Library

ومما تجدر الاشارة اليه بصفة خاصة ذلك الوضع الخطير في كمبوتشيا الذى هو من الآثار الضارة للتدخل الصيني في الشؤون الداخلية للبلاد . ان القادة الصينيين قد شجعوا ودعموا وأيدوا بجميع الوسائل النظام الدموى لبول بوت لكي يقوم بقهر شعب خمير وحتى يمكن أن تتحول كمبوتشيا الى رأس جسر للهيمنة والتوسع الصيني في جنوب شرقي آسيا . ان حكومة بول بوت قد تحولت ، بمجرد حصولها على السلطة ، الى مجموعة من الاستفزازيين لحساب البورجوازية الامبريالية وخاصة التحريفيين الصينيين ، وكان هدفها القاء اللوم على فكرة الاشتراكية في المجال الدولي ، وبناء على ايحاء من قادة بكين وبمساعدة من الصين فقد قامت هذه المجموعة بممارسة الارهاب الفاشي في كمبوتشيا كما مارست سياسة الابادة الجماعية ضد شعب هذا البلد . ان القادة الصينيين قد استغلوا هذه المجموعة حتى يثيروا القلاقل والنزاعات ، وحتى يقوموا بأعمال عدوانية في جنوب شرقي آسيا من أجل تحقيق أهدافهم في الهيمنة .

وبعد الاطاحة بنظام بول بوت ، فان الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول العظمى الامبريالية في الهند الصينية قد تزايدت . ان القادة الصينيين قد سارعوا الى اعلان نظريتهم الامبريالية المسماة " الدرس الملقن " والتي تبعها عدوان مسلح ضد شعب فييت نام .

ان هذا العدوان الصيني ضد فييت نام كان عدوانا فاشيا وكان يمثل ظهور الاشتراكية الامبريالية الصينية على المسرح الدولي . ان هؤلاء الامبرياليين الاشتراكيين الصينيين قد هجموا على فييت نام واعتدوا عليها ، وحرقوا وقتلوا وهدموا بنفس الطريقة التي حرق بها وهدم بها الامبرياليون الامريكيون ولذلك فان هذا العدوان قد أدين وشجب من قبل الرأى العام التقدمي في العالم .

وهناك وضع خطير مازال قائما في كمبوتشيا . ان شعب هذا البلد يعاني من الآلام والحرمان ان الدول العظمى الامبريالية لاتزال تحيك جميع المؤامرات ، وهذا من الأسباب التي توجد التوتر المستمر ، وبالتالي فان التعقيدات لم تقل . وهناك أيضا خطر كبير ، وهو أن الدول العظمى الامبريالية سوف تؤدى الى زيادة تعقيد الموقف عن طريق النزاعات الجديدة وذلك لكي تضع بلدان المنطقة في مواجهة بعضها البعض ، أو حتى تتدخل مباشرة في هذه النزاعات .

ان الدول العظمى الامبريالية ، الصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، لاتألوا جهدا من أجل اخفاء نواياها الحقيقية وأعمالها العدوانية المضادة للحرية والاستقلال لشعوب

Digitized by UNOG Library

الهند الصينية ، وهي تعمل بقوة منذ بداية هذا العام ، بصورة خاصة ، حتى تعطي الانطباع بأنها تتأسى للآلام والمآسي التي يعاني منها شعب كمبوتشيا ، وانها تود أن تساعده . ولكن العالم يدرك كل يوم أن هذه الدول العظمى تعمل في المضاربات على حساب آلام شعب كمبوتشيا ، وتطأ حقوقه بأقدامها .

ولا يمكن لأية ديماجوجية أن تسمح للامبرياليين الاشتراكيين الصينيين بأن يتفادوا الادانة على عدوانهم البربرى الذى قاموا به ضد فييت نام ، ومن أجل تواطؤهم في الجرائم التي قام بها نظام بول بوت ضد شعب كمبوتشيا . انه يمكنهم أن يكرروا بياناتهم الساخرة التي تهدف الى القول بأن فييت نام هي التي اعتدت عليهم أو استفزتهم ، ولكنه لا يمكنهم أن يخفوا هذه الحقيقة أو أن يخفوا نيّتهم في القيام بعدوان جديد ضد فييت نام .

ان الامبرياليين الامريكيين لا يمكنهم أن يزيلوا من ذكرى البشر أو الشعوب الجرائم البشعة التي ارتكبوها في الهند الصينية والتي مازالوا مستمرين في ارتكابها ، بأن يذرفوا دموع التماسيح على مصير شعب كمبوتشيا أو عن طريق اعطاء محاضرات عن قواعد ومبادئ القانون الدولي هنا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى . ولا يمكنهم أن يتهربوا من نصيبهم في المسؤولية عن العدوان الصيني ضد فييت نام الذى خطط وأعدّ له في بكين والذى تمت الموافقة عليه أيضا في واشنطون قبل أن يقع .

انه لا يمكن للاشتراكيين الامبرياليين السوفيات أن يحاولوا أن ينصبوا من أنفسهم أبطالا للدفاع عن حقوق شعب كمبوتشيا في الحياة الحرة المستقلة . ان الجميع يعرف أنهم قد حاربوا كفاح التحرر الوطني لهذا الشعب عندما كان يكافح الامبريالية الامريكية . ان الصداقة التي يقدمونها اليوم لشعب كمبوتشيا لا تختلف عن الصداقة التي يقدمها الامبرياليون الامريكيون والاشتراكيون الامبرياليون الصينيون . ان الصداقة التي تقدمها الدول العظمى الامبريالية لشعوب الهند الصينية تهدف الى اجتذاب بلدان هذه المنطقة الى فلك سياستها والى مناطق نفوذها .

ان الوضع الحالى في الهند الصينية والاحداث الواقعة في ذلك الاقليم ، تثبت مرة أخرى الى أى مدى من الخطر أن تعتمد دولة ما على صداقة دولة عظمى امبريالية بأمل حماية نفسها من الأعمال العدوانية التي تقع من آخرين .

Digitized by UNOG Library

ان شعب البانيا وجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية قد أيدا دائما كفاح شعوب الهند الصينية ضد عدوان الامبريالية الامريكية والمؤامرات التي حاكتها الدول العظمى والامبريالية . لقد أيدنا دائما حق شعوب فييت نام وكمبوتشيا ولاو في الحياة الحرة المستقلة ، وفي التمتع الكامل بسيادتها الوطنية وبسلامة أراضيها تماما . اننا نؤيد حقوق هذه الشعوب وجميع الشعوب الاخرى في العالم في حل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي في شؤونها الداخلية . ان موقف البانيا كان ولا يزال ، ان فييت نام وكمبوتشيا يجب ان تحلا مشاكلهما بنفسيهما عن طريق المفاوضات دون أن يتم اللجوء الى استخدام القوة . لقد أدنا وسنظل ندين تدخلات الدول الاجنبية في بلدان هذه المنطقة . ان بلادى شجبت وتشجب السياسة العدوانية والخطط التوسعية والهيمنة لكل من الصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا

اننا لا نزال نلتزم بالرأى القائل بأنه على شعب كمبوتشيا وحده أن يحل مشاكله المحلية داخل كمبوتشيا . ان نظام بول بوت كان نظاما بربريا قام بممارسة سياسة الابادة الجماعية تجاه شعب بلاده . وان شعب كمبوتشيا والثوريين في كمبوتشيا من حقهم أن يطيحوا بمثل هذا النظام وأن يشكلوا حكومة تتفق مع رغباتهم ، وليس لأحد أن يفرض على شعب كمبوتشيا حلا لا يتفق مع مصالحه .

لقد أدنا ونواصل ادانة العدوان الذى يقوم به الامبرياليون الصينيون ضد فييت نام وكذلك كل عدوان آخر من هذا النوع . ان الشعوب من حقها أن تكون حرة في تقرير مصيرها بأنفسها دون تدخل من أى نوع من جانب القوى الخارجية . ان النظرية التي تنادى بالعقاب أو بتلقين دروس، هي ممارسات امبريالية تعتبر تهديدا للشعوب .

هذا هو موقف الحكومة الالبانية وسيظل كما هو . ونحن لا نقبل أى حل آخر لمشاكل من هذا النوع . وهذا هو الخط الذى دافعنا عنه وسنظل نواصل دفاعنا عنه .

السيد إديكر (فرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : ان ادراج بند على جدول الأعمال بعنوان الحالة في كمبوتشيا دون حضور ممثلين في هذه الجمعية عن مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا الممثل الحقيقي والشرعي لشعب كمبوتشيا ، يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لشعب تلك الدولة ذات السيادة وخرقا لمبادئ العدالة الدولية والأخلاق .

Digitized by UNOG Library

ان شعب كمبوتشيا منذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، قد أقام داخل أراضيه حكومته ، تلـــك الحكومة التي حظيت باعتراف كامل من جانب الحكومة الثورية الشعبية في فرينادا ، بعد أن تأكـدت بنفسها من أن مجلس الثورة الشعبي يفي بجميع العناصر الأساسية التي يتطلبها عادة القانـــون والعرف الدوليان .

Digitized by UNOG Library

ان جميع الشعوب المحبة للديمقراطية في العالم تعلم تماما جرائم الابادة الجماعية التي قامت بها عصابة بول بوت ـ انغ ساري ضد شعب هذه الدولة ، قبل أن يبدأ شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، ويهب لتخليص نفسه من ديكتاتورية فاشية .

ان الابادة الجماعية هي جريمة قد اعترفت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ويعاقب عليها القانون في كل دولة . ما هو الدليل على هذه الابادة الجماعية ؟ من الحقائق الثابتة أن نحو ثلاثة ملايين من مواطني هذا البلد قد تم قتلهم خلال أربع سنوات بواسطة حكومتهم ، وذلك باستخدام الأساليب الوحشية التي تفوق أساليب هتلر .

ان الأطباء ، والأساقفة ، والمثقفين، والفنانين ، والنساء ، والعاملين ، والشباب والطلبة قد تمت تصفيتهم على مذبح الفاشية ، وهذه حقيقة لا تقبل الجدل . ان هذا الشعب قد أدخل في معسكرات اعتقال ، وحرم من السلع الأساسية ، وهذا أمر لا يقبل الجدل . ان مجتمع الشعب الكمبوتشي بأسره قد هوجم وتم تحطيمه ، وهذا أمر لا يقبل الجدل . ان عصابة بول بوت ـ انغ ساري قد قدمت الى المحاكمة في آب/اغسطس ١٩٧٩ ، لارتكابها جرائم الابادة الجماعية ، أمام محكمة لها صلاحية قانونية وبحضور مراقبين من المجتمع الدولي ، وقد ثبت جرمها ، وهذا أمر لا يقبل الجدل أيضا .

ان هناك من يقولون ان الشعب البطل في فييت نام قد قام بغزو كمبوتشيا ، وان القوات الأجنبية ينبغي أن تنسحب . ان شعب وحكومة كمبوتشيا ، للاحتفاظ بالسيادة والاستقلال ، من حقهما استدعاء أي صديق للوقوف سويا في وجه من يحاول اعادة فرض الفاشية والهيمنة في كمبوتشيا . ان تاريخ فييت نام خلال الثلاثين عاما الأخيرة ونضالها من أجل الاستقلال ، هما خير دليل على رغبتها في السلام والاستقلال والسيادة الوطنية .

ان وفدي يؤيد تماما جهود الأمين العام من أجل تقديم اغاثة انسانية الى شعب كمبوتشيا . ان هذه الكارثة قد وقعت نتيجة للسياسة الجنونية للنظام السابق وحلفائه . ان الحياة الوطنية اليومية لشعب كمبوتشيا ، قد بدأت في الانتعاش . ان المدارس ، والمستشفيات ، والمدن ، وجميع مظاهر الحضارة بدأت تزدهر مرة أخرى . ومع هذه الدول التي ترغب في السلام والعدل والحرية في العالم ، فان شعب كمبوتشيا سوف يتقدم على طريق اعادة بناء مجتمعه الجديد .

Digitized by UNOG Library

ان وفدى مازال مقتنعا بأن أية مشكلة تتعلق بكمبوتشيا أو بأية دولة من دول جنوب شرقي آسيا ، ينبغي أن تحل عن طريق الحوار بين هذه الدول ، على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها . وبهذا فاننا نجعل هذه المنطقة منطقة سلام وصداقة وتعاون .

ان وفدى سعيد لتأييد مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 .

السيد هلنكسي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان البند ١٢٣ الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، قد تم تضمّينه جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ضد ارادة حكومة كمبوتشيا ، ورغم التحذير القاطع من جانب مجموعة كاملة من الدول الأعضاء بالنسبة الى الآثار السلبية الممكنة لمثل هذه الخطوة غير القانونية . وفضلا عن ذلك ، فان البند ١٢٣ تجرى مناقشته في غياب ممثلي المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وقد وجدنا الجمعية العامة — رغم اصرار عدد كبير من الوفود — قد حرمته من فرصة المشاركة في مناقشة مسائل ترتبط ارتباطا مباشرا بالشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان كل هذا يتعارض تماما والحقائق السياسية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي . والحقيقة ان مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة مازال يشغله أفراد لا يمثلون أحدا ، سوى نظاما دخل التاريخ بشكل بربرى ووحشي .

ان معارضة الحقائق والرغبة في جر الجمعية العامة الى التعامل مع دولة ذات سيادة كما لو كانت مستعمرة ، ليس في صالح ما نعتقد انه العدل . ومن جانبنا ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا ، بالنسبة الى أسلوب بحث البند ١٢٣ ، يستلهم مبدأين أساسيين : الأول ، اننا نحترم الحقوق والمصالح العاجلة لشعب كمبوتشيا وحكومته ، ونحاول أن نقدم اليهما الدعم المادى والسياسي والدبلوماسي الأدبي . وفي هذا الشأن ، فنحن بطبيعة الحال لانقصر أنفسنا على الامكانيات المتاحة في الأمم المتحدة فقط . ثانيا ، اننا نرفض تماما أية محاولة من جانب بعض الدول لاستغلال الموقف في كمبوتشيا بشكل ديماجوجي ، والذى يجرى تصويره — عن عمد — على شكل مشوه بأنه لا علاقة له بالقضية الأساسية ، وانما يهدف الى أشياء بعيدة عن قضية السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ومن فوق هذه المنصة ، فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا ، فقد استمعنا الى عدد من البيانات بشأن شرعية الحكومات ، وعن الحكومات الجيدة والسيئة ، كما أشار المتحدثون الى القانون الدولي . ان الحاجة الى الامتثال للقانون الدولي نصا وروحا ، أمر نوافق عليه تماما ، ولكننا لا يمكن أن نوافق على أن يتم تطبيق ذلك فيما يتعلق بكمبوتشيا ، وهو أمر لجأت اليه هنا بعض الوفود .

هل يمكن أن نسمي حكومة تمارس سياسة ابادة الجنس ضد شعبها بأنها حكومة شرعية طبقا للقانون الدولي ؟ وهل يمكن أن نسمي حركات التحرر والمقاومة التي جاءت نتيجة للنضال ضد هذه الحكومة ، انها غير مشروعة ؟ هل من غير المشروع في القانون الدولي أن تطلب حركة المقاومة الوطنية — التي هي بالمعنى الحرفي حركة تحرر وطني — العون الدولي وتحصل عليه ؟ ان المنظمة نفسها قد وافقت على مثل هذه القرارات أو على الأقل لم تقف في سبيلها . أو ربما أن أولئك الذين يحاضرون هذه الجمعية عن القانون الدولي يرون تنفيذا لمبادئه أن شعب كمبوتشيا يجب أن يسلم مرة أخرى الى نظام القتلة بول بوت — انغ ساري ؟ وفي أية ناحية تختلف هذه الاهداف عن أهداف أولئك الذين لجأوا ، وليس ذلك منذ فترة طويلة ، الى أساليب العصور الوسطى لاعطاء دروس ، كما أطلقوا ذلك على جرائمهم ، الى شعب جمهورية فييت نام الاشتراكية ؟

Digitized by UNOG Library

ان شعب كمبوتشيا قد مر بمحن في الماضي لم يسبق لها مثيل في التاريخ . ان العدوان الأجنبي على مدى سنوات طوال في الهند الصينية سبب لشعب كمبوتشيا وفييت نام المجاورة خسائر هائلة وأدى الى نشأة ظروف سمحت لعملاء الهيمنة بول بوت وانغ ساري بالاستيلاء على السلطة وهما حاليا ينفذان التجربة المنحرفة الماوية الاقطاعية التي راح ضحيتها ملايين من الكمبوتشيين ، وهي تجربة أدت الى الانهيار الكامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . هناك شواهد كبرى فيما يتعلق بعدم شرعية زمرة بول بوت — انغ ساري كشفت عنها المحاكمات التي جرت في بنوم بنه من ١٥ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٩ وهي المحاكمة التي قدّم فيها المنفذان الرئيسيان لسياسة ابادة الجنس بالنسبة لشعبهم وتم الحكم عليهما . ان وفد الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين الذي زار جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية هذا العام والذي ظهر أمام محكمة الشعب جمع أيضا شواهد تتعلق بجرائم جلّادي بول بوت وانغ ساري وأن الحكم الذي أصدرته محكمة الشعب الثورية ، وكذلك تقرير وفد الرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين واللذين وردا في الوثيقتين A/34/491 و A/34/559 سوف يظلان الى الأبد تحذيرين بالنسبة لسياسة الهيمنة التي تتبعها بكين .

لقد بدأ شعب كمبوتشيا طريقا جديدا ، اذ أنه أطاح بنظام بول بوت وانغ ساري ووضع على رأس بلاده المجلس الثوري الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وبذلك خلق شعب كمبوتشيا الظروف الأساسية والضمانات اللازمة لاستعادة كاملة وشاملة للحياة في البلاد وتطورها الديمقراطي الصحيح . ان تراث الماضي — مع ذلك — لم يتم القضاء عليه تماما حتى الآن ، فالملايين من البشر قد خسروا أرواحهم ، والاقتصاد الوطني تصدع ، وهذا يضع أمام المجلس الثوري الشعبي وجمهورية كمبوتشيا الشعبية مهاما صعبة . ان هذا الموقف قد زاد من تعقيده جهود أعداء تلك الصفحة الجديدة في تاريخ كمبوتشيا ، والذين يستهدفون عكس ووقف التطور في البلاد ، وتحويلها مرة أخرى الى مستعمرة للهيمنة أو الى أداة للرجعية الدولية في جنوب شرقي آسيا .

ان حكومة وشعب كمبوتشيا — مع ذلك — قد ردّا بطريقة حاسمة على هذه المحاولة اذ أن هذا الشعب ينتهج سياسة خارجية سلمية ويحاول أن يقيم علاقات حسن جوار وروابط طيبة مع كل الدول في العالم . وفي سياسته الداخلية فان جهده الرئيسي يرمي الى القضاء على آثار الماضي الرهيب والى توفير الحاجات الأساسية الحيوية للبلاد والوفاء بها ثم الانتقال تدريجيا الى الدور الطبيعي للاقتصاد الوطني وتطويره .

Digitized by UNOG Library

ان النتائج الأولى التي حققتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الفترة القصيرة من وجودها لا بأس بها . فانهم في ظل الظروف الصعبة - على سبيل المثال - قد بذروا وسوف يجنون محاصيل ٥٧٠ ألف هكتار من حقول الأرز وفي السنة المقبلة سوف يكون من الممكن أن يحصدوا مائتي ألف هكتار جديدة من المحاصيل . ان الهياكل الاجتماعية والسياسية والتنظيمية في البلاد يجرى اعادتها ، وهناك شواهد مقنعة فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا وأسبابه والجوانب الدولية له وكذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد تم تقديمها في مؤتمر صحفي عقده في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في مقر الأمم المتحدة سفير جمهورية كمبوتشيا الشعبية صاحب السعادة كيو براسات الذى فوضته حكومته في أن يجرى مفاوضات هنا في نيويورك مع ممثلي الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ودول اشتراكية أخرى تقدم لشعب كمبوتشيا والمجلس الثورى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية معونات مادية شاملة مطلوبة تماما في المهمة الكبيرة الخاصة باعادة بناء البلاد . وكما أشار وفد بلادى في مؤتمر اعلان التبرعات لمساعدة شعب كمبوتشيا الذى عقد في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد قدمت هذا العام وحده لجمهورية كمبوتشيا الشعبية مواد غذائية وأدوية ومعدات طبية ومعدات كاملة لمستشفيات ميدان . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ترسل الى شعب كمبوتشيا - من خلال حكومته وهي المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية - ملابس ومنسوجات ، ومواد لبناء المأوى ، والعديد من المنتجات الاستهلاكية ، هذه المساعدة الثنائية المباشرة قد وصلت قيمتها بالفعل الى حوالي ٥٥ مليون كراون تشيكوسلوفاكي خلاف مصروفات النقل .

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تشارك أيضا في عملية استعادة الحياة الوطنية لشعب كمبوتشيا الشعبية ، وبفضل مساعدة تشيكوسلوفاكيا فان عددا من المنشآت الصناعية ومصانع الطاقة سوف تبدأ العمل مرة أخرى . فيما يتعلق باتجاه المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية لشعب كمبوتشيا ، فان كل ذلك يتضح من حقيقة أن هذه الدول قد أرسلت الى كمبوتشيا أكثر من مائتي ألف طن من المواد الغذائية والمواد الأخرى . ومن الضرورى أن نؤكد في هذه الحالة أن مساعدات الدول الاشتراكية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية تقدم لها على أساس اشتراكي ودون أية شروط سياسية ،

Digitized by UNOG Library

وامتثالا لمبادئ السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونحن على يقين من أن مساعدات دولية أخرى ـ بما في ذلك مساعدات تقدم من خلال الأمم المتحدة ـ سوف تقدم على نفس الأساس ، ونأمل أن هذه المساعدات لن تستغل ضد مصالح شعب كمبوتشيا ولن تستعمل بشكل غير لائق في عمليات رخيصة تهدف الى تحقيق نجاح في الحملات الانتخابية في بعض الدول .

في الختام ، أود أن أذكر مرة أخرى على أن الموقف في كمبوتشيا مسألة تخص شعب كمبوتشيا نفسه وأن كل الدول يجب أن تحجم في علاقاتها مع كمبوتشيا عن اتخاذ أية خطوات قد يكون من شأنها أن تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لهذا البلد لأن ذلك يتناقض مع الحق المشروع لشعب كمبوتشيا في الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لدولته .

Digitized by UNOG Library

ومن الضرورى أيضا بالنسبة لكل المسائل المتصلة بشكل مباشر بكمبوتشيا والدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا أن تحسم بواسطة تلك الدول ، وفيما بينها دون أى تدخل خارجي ، وعلى أساس المبادئ القائمة حاليا في العلاقات الدولية .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا سوف يصوت ضد مشروع القرار الذى شارك في تبنيه دول أعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، ونحن سنفعل ذلك على أساس الاعتبارات التالية . أولا ، ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.1 يشوه ويعالج الموقف في كمبوتشيا بطريقة غريبة تماما عن الواقع ، وذلك فيما يتعلق بتحليله لأسبابه وعلاقاته المتشابكة . ثانيا ، محاولة تنفيذ أهداف هذا المشروع في اطار محاولة لاعادة عقارب ساعة التاريخ الى الوراء ، واعادة شعب كمبوتشيا مرة أخرى الى القتلة بول بوت وانغ ساري . ثالثا ، ان مشروع القرار يتجاهل تمام التجاهل الموقف السياسي الموجود والقائم في كمبوتشيا ، وبصفة خاصة يتجاهل حقيقة أن شعب كمبوتشيا قد وضع على رأسه حكومة جديدة هى الحكومة الشرعية الوحيدة ، وهي المجلس الثورى الشعبي لحكومة كمبوتشيا الشعبية . رابعا . هذا النص يرمي الى اضعاف القدرات الدفاعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، خامسا ، واجمالا فان هذا النص لا يمكن أن يوصف الا انه كمحاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ولقد أصبحنا ضمن متبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev.1 لأن هذا المشروع يتضمن مقترحات نرى أن اعتمادها سوف يسهم بالقطع في خلق ظروف مواتية لتعزيز السلم الدولي والأمن ، وكذلك علاقات حسن الجوار في جنوب شرقي آسيا ، وفي الوقت ذاته ، فان هذا سوف يؤدى الى احترام الحقوق الأساسية والمصالح المشروعة لشعب كمبوتشيا .

السيد روا-كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : عندما ندرس الموضوع المطروح علينا فاننا نود في البداية أن نكرر الموقف المبدئي لحكومة كوبا بشأن هذا الموضوع . فمنذ ٧ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ فان الممثل الشرعي الوحيد الأصلي لدولة وشعب كمبوتشيا هو مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا الذى يرأسه الرفيق هنغ سامرين ومركزه في بنوم بنه . وان دراسة أى موضوع يتناول كمبوتشيا من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على هذا النحو يتطلب مشاركة الممثل الشرعي لتلك الدولة على قدم المساواة طبقا للعرف والممارسة والمعايير التي ارساها القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

ونحن لسنا في حاجة في الوقت الحالي الى أن نتحدث عن تاريخ الكابوس الذى كان يتمثل في نظام بول بوت . ان الثنائي البشع الذى كان يشكله بول بوت وانغ سارى الذى قام بدعم من الذين يمارسون الهيمنة في بكين بممارسة سياسته في الطغيان كطريقة للحكم ، والذى قام بتهجير سكان المدن الى القرى ، وحاول اقامة النظام الماوى المسمى بالثورة الثقافية الصينية ، واقامة معسكرات اعتقال حقيقية كان يدعى أنها مراكز عمل تعاونية ، وأقفل المدارس والمستشفيات والمعابد والكنائس والغى البوذية وكافة الديانات الأخرى ، وهدم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكمبوتشيا والغى العملة والاسواق واتبع سياسة عدوان واستفزاز ضد الدول المجاورة وخاصة فييت نام .

ان سقوط هذا النظام واقامة حكم ديمقراطي وشعبي في كمبوتشيا قد وضع حدا للمغامرة الخطيرة للقادة الصينيين في ذلك البلد الذى نحن أصدقاء له ولكن الاعتداء المستمر على فييت نام والتهديد المستمر ضد لاو والدعم المستمر أيضا لعصابات بول بوت وتهديد سلامة أراضي كمبوتشيا وسيادتها يؤدى الى وضع خطير على استقرار وأمن الدول في جنوب شرقي آسيا .

وبالتواطؤ مع حكومة الولايات المتحدة الامبريالية ، فان القادة الجدد في الصين يخفون مراميهم في الهيمنة ، في جمل فارغة من المضمون مدعين أنهم يحترمون سيادة ووحدة أراضي كل الدول في المنطقة .

ان احتلال جزء من أراضي الهند في ١٩٦٢ ، والعدوان ضد فييت نام في ١٩٧٩ ، وحشد القوات العسكرية على حدود لاو كلها امثلة من الادعاءات الكلامية التي يدعيها أولئك الذين يمارسون الهيمنة في بكين .

علاوة على ذلك لا يمكن لأحد أن يصدق احتجاجات الذين كانوا بالأمس يرتكبون المذابح ضد شعوب الهند الصينية ، وارتكبوا أبشع الجرائم ضد الانسانية في فييت نام . ولا يمكن لأحد أيضا أن يصدق شركاءهم الصينيين الذين يساندون الحرب وسباق التسلح ، بينما يقولون أنهم يؤيدون حلا عادلا لمشكلة كمبوتشيا . ان مثل هذا الحل ليس شيئا ولا يمكن أن يكون شيئا ولكنه سيكون عودة الى بشاعة المؤامرة والتواطؤ الذى جرى في الماضي في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا مع هؤلاء الذين كانوا يودون أن تمتد سيطرتهم الى قارة بأكملها .

Digitized by UNOG Library

وعلى ذلك ، فاننا نرفض تماما ما يدعي بأنه منطق والذى بينما يتظاهر بالدفاع عن حقـــوق الشعب الكمبوتشي يهدف الى فرض حلول فريبه عليه أو يلح في اتخاذ اجراءات هي في الواقـــــع مسؤولية وحرية شعب كمبوتشيا في ممارسته الدقيقة لهذه الحقوق السيادية . ان هذا الشعب الذى كافح ببطولة ضد العدوان الامبريالي ، وضد النظام العميل للون نول وضد العصابة التي طردت من الحكم في كانون الثاني / يناير الماضي قد أصبح اليوم سيد مصيره . وبدأ مهمة اعادة التعمير الوطني الشاقة . وهو يحتاج في هذه المحاولة الى تفهم المجتمع الدولي والى مساعدته المجردة من كـــل انانية ، ولذلك فان الجهود التي تبذلها الدول المحبة للعدالة والسلام جديرة بكل ثناء ، كمـــا نشيد ايضا بجهود الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية التي أسرعت في تقديـــم العون الانساني لشعب كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان اعادة البناء الوطني تتطلب مجهودات جباره من قبل جميع الشعب لاعادة الحيـــاة للبلاد ، واعادة الوحدة الأسرية ، ولاعادة الامدادات والحياة للمدن والقرى والمدارس والمستشفيات والمصانع والنقل والمواصلات ، وباختصار تنظيم الانتاج الصناعي والزراعي على أسس جديدة واعادة كل ما خربته سياسة الابادة الجماعية والعنف .

ان العودة الى الحياة المتحضرة والتعايش السلمي في كمبوتشيا تتطلب ان تكف جميع الدول يدها عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وان تقلع عما يهدد سيادة وسلامة اراضيها .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تربطها بكوبا علاقات دبلوماسية وعلاقات صداقـــة ، قد أعلنت التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة للتعايش السلمي والتعاون بين الدول ، واحترام سيادة واستقلال جميع البلدان ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتتبع سياسة خارجيـة تقوم على الصداقة وعدم الانحياز مع جميع الشعوب .

ان المشكلات التي تتعلق بكمبوتشيا والدول الأخرى المجاورة يجب أن تحلها هذه الـــدول ذاتها دون أى تدخل خارجي ، وعلى أساس من احترام استقلال وحرية وسلامة أراضي كل دولة منها . ومن هذه القناعة ، فان وفد بلادى على يقين من ان بلدان جنوب شرقي آسيا ستواصل جهودها مـن أجل اقامة منطقة سلم وحرية واستقلال وحياد واستقرار في هذه المنطقة ، تقوم على علاقات التعـــاون والصداقة بين جميع دول المنطقة .

ونحن نعتقد ان هذا هو الطريق الوحيد الذى يؤدى بنا الى ضمان السلم والأمن اللذين تتطلع اليهما جميع شعوب وبلدان الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ، ان هذا هو الهدف الـــذى يجب أن نهب له انفسنا جميعا كأعضاء في المجتمع الدولي . ان كوبا سوف تكرس جميع الجهـــود اللازمة للتوصل الى هذه الغاية .

السيد كامل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس حيث ان بلدنـــا يقع قريبا من منطقة النزاع ، فاننا قد تابعنا بقلق بالغ ومتزايد أحداث العام الماضي في كمبوتشـــيا ، ويمكننا ان نسجل ان الموقف آخذ في التدهور وبالتالي فانه يهدد السلم والأمن في المنطقة . ان هذا الموقف قد تسبب ايضا في قلق المجتمع ككل وقد تأكد ذلك في انعقاد مجلس الأمـــن فـــي كانون الثاني /يناير الماضي ثم عاد مرة أخرى الى الانعقاد في اذار/مارس من هذا العام لدراسـة

Digitized by UNOG Library

المشكلة ، ومحاولة سكب الماء على نار الحرب المتزايدة هناك . وعلى الرغم من هذه الجهود وتأييد السواد الأعظم من أعضاء مجلس الأمن للقرارات ذات الصلة ، فان المشكلة ظلت بدون حل .

وازاء هذه الاعتبارات ، فان وفد بلادى كان من بين هؤلاء الذين اخذوا المبادرة لادراج هذا البند في جدول الأعمال . وباتخاذنا لهذا الموقف ، فاننا نريد أن نوضح اننا لن نصب لومنا بشأن الموقف الحالي من النزاع على أية دولة أو مجموعة من الدول . ان مثل هذا النهج لن يؤدى الا الى رد الاتهام مما يجعل من الصعوبة بمكان التوصل الى حل . اننا نأمل مخلصين اننا اذ نسترعي انتباه الجمعية العامة لهذا الموضوع ، فقد يكون من الممكن التوصل الى انهاء النزاع واقامة ظروف للسلم والأمن . اننا نأمل كذلك في أن هذه الجهود سيقدرها كل من يعنى بهذا الأمر .

ان القلق الذى أعربت عنه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حول النزاع الدائر في كمبوتشيا قد تم الاعراب عنه في كانون الثاني /يناير من هذا العام في البيان الذى أصدره وزير خارجيتنا في جاكرتا نيابة عن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفي البيان المشترك الذى أصدره في بانكوك وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ان الموقف المتدهور في الهند الصينية الذى جاء نتيجة التدخل في المنطقة من قبل قوة خارجية هي الصين ، دعا وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى اعلان بانكوك في العشرين من فبراير/شباط ١٩٧٩ . ان هذا الاعلان قد أعرب عن القلق بشأن النزاعات والتوترات المتزايدة في المنطقة وحولها ، مما أدى الى تصاعد الأنشطة المسلحة في هذه المنطقة . ان هذا الاعلان قد ناشد أطراف النزاع لوقف جميع الأعمال العسكرية ، وحثّ جميع القوات الأجنبية على الانسحاب من جميع مناطق النزاع في الهند الصينية .

ان التطورات في كمبوتشيا بعد تغيير نظام الحكم في ١٩٧٥ كانت مأساوية الى حد كبير . ان الحقوق الانسانية الأساسية قد انتهكت وضرب بها عرض الحائط ، ومات عدد لا حصر له من الشعب ، ووقع عدد أكبر وخصوصا من النساء والأطفال فريسة الجوع والمرض . وأهمل كل شيء من أجل اتباع سياسة تجعل الشعب لا حول له ولا قوة . وهذا أمر بات معروفا للجميع . ان هذا الموقف المأساوى قد زاد من خطورته التدخل العسكرى الخارجي الذى تعرّض له هذا البلد في بداية هذا العام ، والذى جلب معه المزيد من الموت والتمزق والمعاناة والمآسي لهذا الشعب . وكذلك أدى الى اقامة نظام لم يختاره الشعب الكمبوتشي نفسه . وعلاوة على ذلك ، فقد جلب معه تهديدا لسلم وأمن البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها .

Digitized by UNOG Library

ولم تكن هذه فقط ثمار التدخل العسكرى ، بل نجم عنه أيضا زيادة مأساوية في عدد اللاجئين الذين عبروا الحدود الى تايلند بحثا عن المأوى . وهذا بالتالي أدى الى عبء اضافي كبير للدولة التي استقبلت اللاجئين والتي يعلم الجميع حسن ضيافتها وكرمها في ايجاد المأوى المؤقت لهؤلاء اللاجئين طوال هذه السنوات . ان وفد بلادى يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يثني على الأمين العام ، والوكالات الدولية التي قامت بجهود لتوفير مساعدات انسانية لهؤلاء اللاجئين في تايلند وكذلك لشعب كمبوتشيا البائس نفسه .

ولست في حاجة الى القول بأن التدخل الأجنبي ، سواء بالطرق العسكرية أو غيرها ، يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ان هذه المبادئ النبيلة لم يرد ذكرها فقط في ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنها وردت أيضا في الوثائق التاريخية الأخرى مثل اعلان باندونغ في عام ١٩٥٥ ، واعلانات بلدان عدم الانحياز ، ومؤتمر القمة الأخير الذى عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر الماضي .

ان التدخل الأجنبي بما في ذلك التدخل الواقع الآن في كمبوتشيا ، لا يتعارض فحسب مع المبادئ المذكورة آنفا ، بل يساعد أيضا على تعريض دول هذه المنطقة للخطر بفتح الطريق أمام اعتداءات جديدة ضدها . وقد شاهدنا سلسلة من هذه الأحداث في بداية هذا العام ، وانني أخشى سيادة الرئيس أن يشكّل هذا سابقة ، وأنا على يقين أن المجتمع الدولي ، لا يريد أن يرى هذه السابقة تتكرر . *

---

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ان اندونيسيا تشعر بقلق خاص اذ تخشى أن تستغل القوى الخارجية النزاع في كمبوتشيا لخدمة أغراضها الخاصة التي قد لا تكون في صالح بلدان منطقتي .

ولهذه الأسباب ، فان وفد بلادى ، اذ يعرب عن أمل حكومة بلادى المخلص ، يحث بقوة على وقف العمليات العدوانية في كمبوتشيا ، وهي النتيجة المأساوية لتلك التدخلات ، فورا وأن تنسحب جميع القوات الأجنبية من هذا البلد . وهذا لا يعني العودة ــ عقب انسحاب القوات الأجنبية ــ الى الوضع الذى كان قائما من قبل .

اننا نعتقد ان هذه السلسلة المقترحة من الأعمال ، سوف تؤدى الى موقف يستطيع معه شعب كمبوتشيا من اقامة حكومة يختارها بحرية دون أى تدخل أو ضغط أجنبي .

واننا نأمل أن تتمكن هذه الحكومة التي ستشكل من أن تعيش في انسجام مع الحكومات والشعوب الأخرى في المنطقة ، وان تحافظ على استقلال وسيادة ووحدة أراضي كمبوتشيا . ان ايجاد مثل هذا الموقف ، سوف يشكل اسهاما بناء في جهود بلدان جنوب شرقي آسيا من أجل تحقيق مفهوم وجود منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة .

ان المجتمع الدولي ينبغي أن يكرس نفسه لمسائل أخرى قد تكون خارجة عن طبيعة هذا الأمر ، ولكنها مع ذلك تسبب قلقا عميقا لبلد أو لبعض البلدان في منطقة جنوب شرقي آسيا . ولهذا فانه لا ينبغي أن يكون هناك أى تهديد يفرض من الخارج على بلدان جنوب شرقي آسيا اذا كان لها أن تركز نفسها على المهمة التي هي في أمس الحاجة اليها وهي اعادة البناء والتنمية . اننا في هذه المنطقة ينبغي أن تعطى لنا جميع الفرص دون أى تدخل أجنبي أو تهديد بمثل هذا التدخل لكي نطور أنفسنا على الصعيد السياسي والاقتصادى والاجتماعي ، ونطور اقليمنا الى اقليم يسوده السلم والرفاهية في يوم من الأيام .

وأود أن أذكّر هنا بأنه حينما تزايد النزاع في كمبوتشيا بكثافة في أوائل هذا العام ، فان الأمين العام قد عرض مساعيه الحميدة محاولا أن يجد حلا مناسبا لهذه المشكلة . ولكن الآن ، ونظرا لتدهور الموقف في كل من الناحيتين السياسية والعسكرية في هذا البلد التعس ، فان وفد بلادى يعتقد بشدة أن عرض الأمين العام للمساعي الحميدة ينبغي أن يتم الترحيب به الآن .

Digitized by UNOG Library

وهذا من شأنه أن يحقق الرغبة العالمية لاعادة السلم والاستقرار في كمبوتشيا كما هو مقترح في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 ، والتي تعتبر اندونيسيا واحدة من الدول الثلاثين المشاركة فيه .

وفي الختام ، فان وفد بلادى يأمل مخلصا في أنه عندما يبدأ أعضاء هذه الجمعية غدا في التصويت على مشروع هذا القرار ، فان تصويتهم لن يكون الهدف منه أن يقولوا نعم أو لا لهذا الموقف في كمبوتشيا . ولكن وفد بلادى يود أن يعتقد أن تصويت الغد بالنسبة لاعتماد هذا القرار سوف يشكل فتح صفحة جديدة ، وبدء فجر عهد جديد من السلم في تاريخ كمبوتشيا ، وفي تاريخ منطقتي ، منطقة جنوب شرقي آسيا .

السيد تينوكو (نيكاراغوا) (الكلمة بالأسبانية) : ان البند ١٢٣ ، الذى تناقشه الآن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى يشير الى الحالة في كمبوتشيا ، قد أثار في بلادى موقفا واضحا وجليا ودائما منذ الأيام الأولى لانتصار ثورتنا .

ومن فوق منصة مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ، فقد أعلنت حكومة الاعمار في نيكاراغوا تضامنها مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان الموقف الذى اتخذناه قد أملته تجربتنا الخاصة وحاجاتنا الثورية . ولقد استلهمنا بمعرفتنا الكاملة في دمنا وعروقنا ، ما يعنيه نضال شعب من أجل أن يحرر نفسه من الاستغلال والقمع ووسائل الابادة الجماعية . ولاننا رأينا وشعرنا بأنفسنا بهذا الاحساس بالابادة الجماعية للجنس ولاننا قد رأينا في ظل العدوان والابادة الجماعية كيف أن الالاف من مواطنينا قد قتلوا ، لذا فاننا لم نستطع أن نتفهم كيف يمكن لكل ما ارتكبه النظام الذى يرأسه المجرمان بول بوت وانغ سارى أن ينسى بسهولة وأن يقلل من أهميته .

وبطريقة غير مفهومة بالنسبة الينا ، فقد رأينا كيف بأكثر الطرق الطبيعية الممكنة تذكر بربرية نظام بول بوت ويعترف بها بشكل عابر ، ثم يتم اغفالها فورا ، ناسين أو متناسين مشاعر وأفكار الشعب الذى تعرض للمذابح دون أى مزيد من المناقشة أو أى اسلوب شامل الدراسة دور فييت نام في هذا الأمر .

اننا لا نفهم ذلك ، لأن أحدا لم يهتم حتى بأن يذكر الارقام الهائلة للوفيات ، واحصاءات التدمير الثقافي والاجتماعي التي أعلنت في كثير من الوثائق والتي تمت على مدى فترة طويلة من الزمن .

Digitized by UNOG Library

لقد ثار شعبنا وثرنا جميعا ضد زمرة سيموزا الاستبدادية ، ولكن معاناتنا تبدو انها لا شيء بالنسبة الى معاناة شعب كمبوتشيا . واذا كانت الديكتاتورية في بلادنا قد اغتالت عشرة من القساوسة الكاثوليك في عام واحد ، فان هذا لا يرقى الى مستوى ما حدث في كمبوتشيا على أيدى عصابة بول بوت الاجرامية التي قتلت على مدى ثلاث سنوات الجزء الأكبر من ٨٢ ألف راهب بوذى في هذا البلد الشقيق .

واذا كانت ديكتاتورية سيموزا في بلادى قد قتلت في عام واحد ثلاثين استاذا جامعيا ، فان عصابة بول بوت الدموية في كمبوتشيا قد قتلت وذبحت عددا يماثل ذلك مرتين أو ثلاث مرات ، من خلال القضاء على الأفراد ، أو على المؤسسات الثقافية نفسها .

واذا كنا في نيكاراغوا وجدنا أن ديكتاتورية سيموزا الدموية قد قتلت في عام واحد ٤٠ ألف من مواطنينا وهذا يشكل نسبة ١٫٥ في المائة من تعداد سكاننا ، فان بول بوت وانغ ساري مع زمرتهما الاجرامية في كمبوتشيا قد قتلوا خلال ثلاث سنوات ثلاثة ملايين شخص ، يشكلون ٤٠ في المائة من تعداد السكان في كمبوتشيا .

فهل يمكن لشعب أن يؤيد مثل هذا التدمير الاجرامي غير العادل لثقافته ؟ وهل يمكن لشعب أن يؤيد هذه العمليات الاجرامية من عمليات الاجتثاث والتشويه لاسلوب حياة ، لا تختلف على الاطلاق عن عمليات الاجتثاث التي تعرض لها الرقيق في افريقيا ؟ هل يمكن لشعب أن يؤيد موت وقتل أفراده كما يحدث مع المواطنين في كمبوتشيا بطريقة لا يمكن مقارنتها حتى بما فعلته النازية مع اليهود في الفترة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ؟

لهذا السبب ، لا يستطيع وفدنا ولا شعبنا أن يفهم كيف يستطيع شعب أن يغفل الظروف الموضوعية التي تتضح تماما اذا ما عرفنا ثورة وتمرد شعب كمبوتشيا ضد جلاديه .

وفي ظل هذه الأرقام وهذه الوقائع وهذه الحقائق المحزنة لا نستطيع أن نفهم كيف يمكن لأحد أن ينكر امكانية أن تكون هناك انتفاضة شعبية ، لأننا نعتقد أن هذا من شأنه أن ينكر على شعب كمبوتشيا طبيعته الانسانية وقدرته على رد الفعل ازاء وضد جلاديه والمعتدين عليه .

Digitized by UNOG Library

وفي ضوء هذه الشواهد والأرقام وفي ضوء الحقيقة ، لا يمكن ان نعرف كيف يستطيع المرء ان يشك في شرعية هذا التمرد أو هذه الثورة أو أية تدابير تتخذ لمساعدة هذه الثورة . وفي ضوء مثل هذه الأرقام والوقائع لا يمكن أن نفهم كيف يمكن ان ننكر حقيقة تمرد هذا الشعب ضد جلاديه . ان انكار حقيقة هذا التمرد يعني بحكم الأرقام أن نقول ان شعب كمبوتشيا قد عجز عن أن ينهض بسبب الدم المراق وبسبب ابادة الجنس ضده ولأنه قد تمزق . والقول بذلك ، ثم الاستخفاف به لا ينسجم وما يقوله محللو مشكلة كمبوتشيا .

ان هذا كله قد جعل وفدي يعتبر ان الجهد الكبير الذي يبذله شعب كمبوتشيا لكي ينهض من هذا الجحيم لم يكن ضروريا فحسب ، ولكنه كان حتميا وما كان يمكن وقفه . ونحن نؤمن بحق الشعب في الاطاحة بجلاديه وبالطغاة ، وبخاصة اذا كان هؤلاء ممن يبيدون الجنس . اننا نؤمن بهذا الحق للشعوب بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية والأيديولوجية او معتقدات الجلادين .

واذا ما ثبت لنا ان هذه الأرقام الرهيبة للموت والقتل غير صحيحة وانه ليس صحيحا ان ثلاثة ملايين من كمبوتشيا قد قتلوا لصالح تجربة اجتماعية غريبة ، عندئذ سوف نؤمن بأن شعب كمبوتشيا لم يكن له الحق في أن يتمرد وأن يستخدم موارده وأن يستفيد من حلفائه لكي ينقذ نفسه من هؤلاء المجرمين المتوحشين .

ان موقف وفدي ينبع من خبرتنا الخاصة ومن ثورتنا . ولهذا ، فاننا نتحدث بوضوح لكي نبين ان حكومتنا وشعبنا يحترمان تماما المبادىء الأساسية لميثاق الامم المتحدة . لقد عانينا من ابادة الجنس والاستغلال . وفيما يتعلق بنا ، في الوقت الراهن ، فاننا الشعب الذي تعرض للقصف والابادة القاسية بالاضافة الى تدخل الدول الأخرى في شؤوننا الداخلية ، قد التزمنا بمبدأ البقاء . وهكذا ، لا يمكن ان نتردد في تلمس المساعدة والتضامن من الحكومات التقدمية في امريكا اللاتينية وهي مساعدات لم نفتقر اليها وقد عززت قضيتنا .

ولأن حكومتي وشعبي يؤمنان بانه في لحظات تاريخية معينة ، فان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يتعارض مع الحاجة الحيوية لأي شعب في البقاء ، فانه في هذه اللحظات ، بالنسبة الى الجماهير الجائعة والجماهير التي تتعرض للابادة ، فان القانون الدولي بعيد جدا وغريب ، والذي يأتي أولا هو حل مشاكلهم وتناقضاتهم الداخلية الذي يعتبر أمرا حيويا وكذا مواجهة المعتدين عليهم .

Digitized by UNOG Library

ولهذا ، فاننا نعلن ان مشكلة السلم العالمي ليست هي مشكلة حسن الجوار فيما بين الدول فمشكلة السلم هي أيضا وربما تكون أولا هي مشكلة عدالة ومشكلة ديمقراطية ومشكلة احترام حقوق الانسان داخل كل من الدول المختلفة .

وفي الختام ، أود أن اوضح اننا نؤمن بأن الحل الحقيقي للصراع في كمبوتشيا لا يكمن في السعي وراء أسلوب مبسط يتضمن الدعوة الى انسحاب قوات فييت نام . نحن نعتبر ان المشكلة العسكرية في جنوب شرقي آسيا ومشكلة السلم في تلك المنطقة ، أكثر تعقيدا وتنطوى على ظروف وحقائق مختلفة تماما .

ونحن نؤمن بأننا يمكن ان نسهم في السعي من أجل الحل الحقيقي ، بأن نقوم بتحليل يسمح لنا بأن نحدد بشكل حقيقي المصالح الجغرافية والسياسية والاتجاهات والتهديدات الاستراتيجية للمنطقة .

ولكل هذه الأسباب ، فاننا نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev.1 . وعلى أساس الفقرة ٣ من المنطوق ، فاننا نود ان نعلن اننا نتعاطف مع مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.38 المقدم من وفد الهند .

السيد بهات (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان التطورات المأساوية الأخيرة التي وقعت في كمبوتشيا قد أثارت قلق الضمير العالمي . فقد حدث تدمير واسع المدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعب كمبوتشيا نتيجة للغزو الأجنبي . وقد وصل الموقف الى الوضع المتفجر الحالي منذ ان قامت فييت نام بغزو كمبوتشيا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . ولقد كانت النتيجة المباشرة لهذا النزاع هي اراقة الدماء ونشر جو من الخوف وعدم الثقة في هذا البلد . ان الكمبوتشيين يعانون من نقص حاد في الغذاء ويموت منهم عشرات الآلاف ، وان عدد اولئك الذين تركوا بلادهم بحثا عن الغذاء وعن المأوى وعن الأمن يزداد باستمرار . وعلى كل حال ، فقد أصبح من الواضح انه ما لم تتخذ تدابير عاجلة لتنظيم عمليات الاغاثة وتوجيهها مباشرة لشعب كمبوتشيا نفسه ، فان هذا البلد سيتعرض للفناء .

ان وفد بلادى يشعر بالامتنان اذ يلاحظ استجابة المجتمع الدولي لقبول هذا التحدى . ونود ان نعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على مبادرته بعقد مؤتمر لجمع التبرعات

Digitized by UNOG Library

لاغاثة شعب كمبوتشيا في الخامس من هذا الشهر . ورغم ان التبرعات التي قدمت في هذا المؤتمر كانت أقل مما طلبه الأمين العام ، فقد عبر ذلك عن قلق المجتمع الدولي بوضوح نظرا لتدهور موقف شعب كمبوتشيا . ونحن نأمل انه في المستقبل ، سوف تكون استجابة المجتمع الدولي سريعة وسخية عندما نحتاج الى معونة انسانية أخرى لشعب هذا البلد . اننا نناشد جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع لكي تتعاون تماما مع الجهود الدولية للاغاثة بغض النظر عن موقفها السياسي . ان الاهتمام العاجل لكل منا ينبغي ان يكون هو انقاذ أمة بأسرها من خطر الابادة نتيجة للجوع والمرض .

ان وفد بلادي يعرف انه رغم ان مشاكل الاغاثة الانسانية في كمبوتشيا تعتبر ملحّة للغاية ، فان السبب الرئيسي للموقف الخطير الحالي هو النزاع المسلح في ذلك البلد . وقد ظهر ان دول الهند الصينية بعد نضال طويل وتضحيات ضخمة قد حققت أخيرا استقلالها الوطني والسلام والاستقرار . ولكن المهمة العاجلة أمام المجتمع الدولي هي اعادة البناء بعد عدة عقود من حرب مدمرة لكي تصبح كمبوتشيا مستقلة . ان نضالها البطولي في ظروف شاقة ، قد لاقى اعجابا عالميا وتأييدا كبيرا . ان الذين كانوا يتمنون لها الخير ، كانوا يأملون في بدء عهد من السلام والتنمية ، ولكن الأحداث قد كذبت هذه الآمال . ان سبب الموقف الحالي لعدم الاستقرار ، هو غزو كمبوتشيا من جانب فييت نام في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . ان حكومتي قد أسفت لهذا العمل الذى قامت به فييت نام في ذلك الوقت وطلبت الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من كمبوتشيا . ورغم الادانة الدولية لهذا العمل العدواني ضد دولة صغيرة ، فانه يبدو ان القوات الفييتنامية قد جاءت لتبقى في كمبوتشيا . ومن المؤسف ان مجلس الأمن لم يتمكن من أن يطلب وقف جميع الأعمال العدوانية والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ، نظرا لأن أحد الأعضاء الدائمين فيه قد استخدم حق الفيتو .

Digitized by UNOG Library

ان الموقف الخطير بالفعل في كمبوتشيا قد زاد من تعقيده تدخل قوات أجنبية في الشؤون الداخلية لهذا البلد . لقد قدمت أسباب عديدة من أجل تبرير هذا العمل الذى يعتبر حالة واضحة للعدوان ولانتهاك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم اللجوء للقوة ، واحترام الاستقلال الوطني وحرمة أراضي كل دولة . ولقد قيل لنا أن من بين التحرشات التي أدت الى التدخل المسلح لفييت نام طبيعة حكومة كمبوتشيا . ان هذه الحجج غير مقبولة لنا ، ولا يمكن أن نبرر العدوان لأى سبب كان . ان كل دولة من حقها أن تقرر بنفسها مصيرها . ان شعب كمبوتشيا ينبغي أن يسمح له بأن يختار ، بحرية وبطريقة ديمقراطية ، حكومته دون تدخل أجنبي من أى شكل كان . ان أهم شرط لتمكين شعب كمبوتشيا من أن يعمل بحرية هو الانسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية من أراضيه واعادة الحياة الطبيعية هناك .

ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 الذى تبناه وفد بلادى يتضمن تدابير عملية لاعادة السلام والاستقرار في كمبوتشيا وتقديم اغاثة انسانية لشعب ذلك البلد .

وفي الختام ، يأمل وفد بلادى أن تكف جميع الأطراف في هذا النزاع عن أعمالها العدائية وأن تحل المنازعات بينها بالوسائل السلمية . كذلك فاننا نود أن نعرب عن تأييدنا للامين العام في جهوده لتقديم غوثا عاجلا لشعب كمبوتشيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

Digitized by UNOG Library